جامعة احمد درايعية–ادرار
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مطبوعة بيداغوجية في مقياس:

تحليل السياسة الخارجية

موجهة لطلبة سنة ثالثة ليسانس تخصص علاقات دولية

اعداد الاستاذة:

قشيدة سارة

الموسم الجامعي: 2026/2025

مقدمـــة:

اقتصر تحليل السياسة الخارجية لفترة طويلة على مجرد الوصف سواء بالتتبع لتلك السياسة أو بمحاولة تحديد الأهداف القيمية والأساليب الفنية التي تتضمنها، ومع التغيرات والتطورات في العلوم الاجتماعية أصبح تحليل السياسة الخارجية يتطلب التفسير والصياغة بالإضافة إلى الوصف.

ولقد شكل تحليل السياسة الخارجية أحد الحقول المركزية في دراسات العلاقات الدولية، إذ يهتم بفهم الكيفية التي تصوغ بها الدول سلوكها الخارجي، والعوامل التي تؤثر في قراراتها، والآليات التي تتحكم في تفاعلها مع البيئة الدولية. فلم تعد السياسة الخارجية تُفهم باعتبارها مجرد نشاط دبلوماسي أو تعبير عن مواقف رسمية تجاه الدول الأخرى، بل أصبحت عملية مركّبة تتداخل فيها الأبعاد البنيوية والقيادية، الداخلية والخارجية، المادية والمعنوية.

وقد عرف هذا الحقل تطورًا نوعيًا منذ ستينيات القرن العشرين، حين انتقل من التركيز على الدولة كوحدة تحليل وحيدة، إلى إدماج مستويات متعددة للتحليل، تشمل صانع القرار، والمؤسسات، والرأي العام، والبنية الدولية، والثقافة السياسية. كما تطورت نماذج تفسير السلوك الخارجي للدول، فظهرت مقاربات عقلانية، ومعرفية، ونفسية، وبنيوية، حاولت جميعها الإجابة عن سؤال جوهري: لماذا تتصرف الدول كما تتصرف في المجال الدولي؟

تهدف هذه المطبوعة إلى تمكين طلبة السنة الثالثة ليسانس – تخصص علاقات دولية – من الإلمام بالمفاهيم الأساسية لتحليل السياسة الخارجية، وفهم مكوناتها وأهدافها، والتمييز بين مراحل صنعها وتنفيذها، إضافة إلى استيعاب أهم المحددات والنماذج التفسيرية المعتمدة في دراستها. كما تسعى إلى إكساب الطالب أدوات تحليلية تساعده على تطبيق الأطر النظرية على حالات واقعية، بما يعزز قدرته على الفهم النقدي للسلوك الدولي المعاصر.

المحور الأول: تعريف السياسة الخارجية ومكوناتها

أولا: تعاريف للسياسة الخارجية:

إن تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية وتعدد مكوناتها والعناصر الداخلة في تركيبها وتداخلها مع مفاهيم أخرى كذلك، أدى إلى تعدد تعريفات الباحثين حولها وتفاوت نواحي التركيز فيها، لكن وبالرغم من هذا التعقيد فقد ظهرت عدة محاولات من طرف الكثير من الباحثين لوضع أسس وحدود مفاهيمية للسياسة الخارجية، ومن بين أهم هذه التعاريف هو يعرف قاموس بنغوين للعلاقات الدولية السياسة الخارجية بأنها: "النشاط الذي تقوم به الأطراف الفاعلة بالفعل وبرد الفعل وبالتفاعل"[1]، وهو ما حاول بهجت قرني التأكيد عليه بوصفه: "أن التحديد الدقيق لماهية السياسية الخارجية يمثل نقطة البدء في التحليل متسائلا حول السياسية الخارجية باعتبارها أهدافا عامة أم أنها أفعال محددة، أم هي قرارات واختيارات صعبة ".[2]

هذا وعرف البعض من الدارسين السياسة الخارجية تعاريفا لا تكاد يميز بين السياسة الخارجية وغيرها من السياسات واقتصرها على مجموعة من البرامج، ولعل من أمثلة هذه التعريفات هو التعريف الذي قدمه الدكتور محمد السيد سليم إذ عرف السياسة الخارجية بأنها: "برنامج العمل العلني الذي يختار الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي".[3] يعقب الدكتور أحمد النعيمي على هذا التعريف على أنه تعريف دقيق ينطوي على الأبعاد التالية: الواحدية والرسمية والعلنية والاختيارية والهدفية والخارجية والبرنامجية.[4]

رغم أن تعريف الدكتور محمد السيد سليم للسياسة الخارجية يقدّم وضوحًا ودقة من خلال التأكيد على كونها برنامجًا علنيًا رسميًا يختاره الممثلون من بين بدائل متعددة لتحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي، إلا أنه يظل محدودًا إلى حد ما. فتركيزه على الجانب الرسمي والعلني يجعل التعريف متجاهلًا

---

[1] - إيفانز غراهام، وجيفري نيو نهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**. ترجمة: (مركز الخليج للأبحاث)، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 254.

[2] - بهجت قرني وعلي الدين هلال دسوقي، **السياسات الخارجية للدول العربية : تحدي العولمة**، مصر: المركز القومي للترجمة، 2016، ص25.

[3] - محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2. القاهرة: دار النهضة المصرية، 1998، ص07.

[4] - أحمد النعيمي، **السياسة الخارجية**.الأردن: دار زهران، 2009، ص19.

للأنشطة غير الرسمية أو غير المباشرة التي تمارسها الدولة وتؤثر في علاقاتها الدولية، مثل المبادرات الاقتصادية أو الثقافية التي قد لا تكون جزءًا من برنامج محدد. كما أن اعتباره السياسة الخارجية مجرد برنامج اختياري قد يقلل من فهمها كعملية ديناميكية تتفاعل مع المتغيرات الدولية المستمرة. علاوة على ذلك، يركز التعريف على البيئة الخارجية دون الربط الكافي بين السياسة الداخلية وتأثيرها على اتخاذ القرارات الخارجية، ما يجعله جامدًا نسبيًا أمام التحولات المستمرة في العلاقات الدولية. لذلك، بينما يُعد التعريف مفيدًا لتحديد الأبعاد الرسمية والاختيارية والهدفية للسياسة الخارجية، يبقى بحاجة إلى توسيع ليشمل البعد العملي والتأثيري وكذلك الأنشطة غير الرسمية للدولة في الساحة الدولية.

كما أن هناك اتجاه آخر عرف السياسة الخارجية من زاوية سلوك صانع القرار كتعريف **تشارلز هيرمان Charles Herman** الذي عرف السياسة الخارجية بأنها " تلك السلوكات الرسمية التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يهدفون من خلالها التأثير في سلوك الوحدات الدولية".[1]

كما عرفها **سنايدر Snyder** بأن " سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون بإسمها والسياسة الخارجية عبارة عن محصلة لقرارات من خلال أشخاص يتبوؤون المناصب الرسمية في الدولة".[2]

ويعرفها **باتريك مورغان Patrick Morgan** بأنها " التصرفات الرسمية التي يقوم بها صانعوا القرار السلطويون في الحكومة الوطنية أو ممثلهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين" .[3]

أما **مازن الرمضاني** فيعرف السياسة الخارجية بأنها: " السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار".[4]

---

[1]- محمد سيد سليم، **مرجع سابق**، ص 09.
[2]- أحمد النعيمي، **مرجع سابق**، ص 20.
[3]- المرجع نفسه، ص 20.
[4]- المرجع نفسه، ص 21.

نرى من خلال التعاريف السابقة أن السياسة الخارجية تتعلق بالبعد الإدراكي عند صناع القرار أي أن السلوك السياسة الخارجية يكون وفق تصورهم الشخصي للموقف. حيث يمكن القول إن هذا الاتجاه الذي يركّز على سلوك صانع القرار في تعريف السياسة الخارجية يقدم زاوية تحليلية مهمة، حيث يسلّط الضوء على دور الأفراد وتأثير تصوراتهم وقراراتهم في تشكيل السياسة الخارجية، كما يظهر في تعريفات تشارلز هيرمان وسنايدر وباتريك مورغان ومازن الرمضاني. ومن مزايا هذا المنهج أنه يتيح فهم البعد الإدراكي والشخصي للسياسة الخارجية، ويبرز كيف يمكن لتقييمات صانع القرار وتصوراته للبيئة الدولية أن تحدد خيارات الدولة وتوجهاتها. غير أن التركيز الشديد على الفرد وصلاحياته الرسمية يحمل قيودًا واضحة؛ فهو قد يقلل من أهمية العوامل المؤسسية والهيكلية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدد إطار القرار السياسي، ويجعل السياسة الخارجية تبدو مرتبطة بالحدس الشخصي أو الخصوصية الفردية أكثر من كونها عملية نظامية متكاملة. كما أن هذا التوجه قد يغفل تأثير الديناميكيات الدولية والضغط الخارجي على صانع القرار، وبالتالي قد يعطي صورة ناقصة عن السياسة الخارجية بوصفها نتاجًا مركّبًا يجمع بين الأبعاد الفردية والمؤسسية والبيئية.

كما تتجه تعاريف أخرى إلى اقتصار السياسة الخارجية على البيئة الدولية ومن هؤلاء **سيبري Paul Seabury** والذي عرفها بأنها: " مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستوريا, أن تتعامل مع الدول الأجنبية ومشكلات البيئة الدولية باستعمال النفوذ والقوة بل والعنف في بعض الأحيان" .[1]

وقد قدم جيمس روزنو **James Rosenau** تعريفا أكثر شمولية في السياسة الخارجية بقوله أنها: " مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم اتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية, أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة".[2]

---

[1] - المرجع نفسه، ص 08.
[2]- المرجع نفسه، ص 11.

من خلال التعريف السابق أن نفهم أن السياسة الخارجية هي عبارة عن مجموعة من الأهداف الخارجية للدولة والتي تريد تحقيقها من خلال وسائل معينة، ويقوم على تحقيق هذه الأهداف وتنفيذها الأفراد صناع القرار في تلك الدولة. حيث تركز التعريفات التي تحدد السياسة الخارجية من زاوية البيئة الدولية على العلاقة بين الدولة والوسط الخارجي، كما يتضح في تعريف سيبري الذي يشدد على استخدام الدولة للنفوذ والقوة وحتى العنف أحيانًا للتعامل مع الدول الأخرى ومشكلات البيئة الدولية، وكذلك في تعريف جيمس روزنو الذي يقدم منظورًا أكثر شمولية باعتبار السياسة الخارجية مجموعة من التصرفات السلطوية للحكومة بهدف المحافظة على الجوانب المرغوبة أو تعديل غير المرغوبة في البيئة الدولية. ويكمن قوة هذا الاتجاه في إبراز الوظيفة الخارجية للدولة ككيان يتفاعل مع البيئة الدولية، وإظهار كيفية توجيه السياسات لتحقيق مصالح الدولة وحمايتها في المحيط الدولي. غير أن هذا المنحى قد يحمل قيودًا واضحة، إذ أنه يتجاهل الدور الداخلي لصانع القرار والأبعاد الفردية والإدراكية، كما قد يقلل من أهمية العوامل المؤسسية والاجتماعية والسياسية الداخلية التي تشكل خيارات الدولة، ويجعل السياسة الخارجية تبدو مجرد رد فعل على المحيط الخارجي، وليس نتاجًا مركبًا يجمع بين التفاعلات الداخلية والخارجية والتقديرات الإدراكية لصناع القرار.

كذلك يعرّف هولستي (K.J. Holsti) السياسة الخارجية بأنها: "مجموعة الأنشطة الرسمية الموجهة نحو البيئة الخارجية للدولة والتي تهدف إلى التأثير في سلوك الوحدات الدولية الأخرى، أو التكيّف مع متغيرات تلك البيئة." [1]

يركز هذا التعريف على ربط السلوك الخارجي بالاستجابة للتغيرات الدولية، لا بمجرد اتخاذ القرار فقط. حيث يقدّم منظورًا متوازنًا للسياسة الخارجية، إذ لا يقتصر على اختيار القرار أو سلوك صانع القرار فقط، بل يربط بين الأنشطة الرسمية للدولة والتفاعل مع البيئة الدولية. تكمن قوة هذا التعريف في تركيزه

[1]- K. J. Holsti, “National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy,” International Studies Quarterly 14, no. 3 (September 1970), p 233

على البُعد الديناميكي للسياسة الخارجية، أي قدرة الدولة على التأثير والتكيّف مع المتغيرات الدولية، ما يجعله أكثر واقعية مقارنة بالتعاريف التي تحصر السياسة في القرارات أو الأهداف فقط. مع ذلك، يبقى محدودًا جزئيًا لأنه يركز على البيئة الخارجية ويهمل بعض العوامل الداخلية التي قد تحدد شكل هذه الأنشطة.

أيضا يرى ريتشارد سنايدر في بحوثه المتأخرة وآخرون أن السياسة الخارجية هي: "عملية صنع قرار معقدة تتم من خلال تفاعل مؤسسات الدولة، حيث تُترجم المدخلات الداخلية والدولية إلى قرارات وأفعال موجهة نحو الخارج." [1]حيث يقدّم رؤية شمولية وديناميكية، إذ يربط بين المدخلات الداخلية والدولية ويبيّن أن السياسة الخارجية ليست فردية بل نتاج تفاعل مؤسسات الدولة، ما يعكس طبيعتها المعقدة والتفاعلية.

من كل ما سبق يمكن الوصول إلى تعريف السياسة الخارجية تعريفا إجرائيا تركيبيا معاصرا بأنها:

"مجموع الأنشطة والقرارات والتوجهات التي تعتمدها الدولة في تفاعلها مع البيئة الدولية، بغية تحقيق مصالحها وأهدافها الوطنية، من خلال توظيف مواردها وأدواتها المتاحة ضمن إطار إدراكي ومؤسسي محدد."

ثانيا مكونات السياسة الخارجية:

1- التوجهات: ويقصد بالتوجه الطابع العام والخصائص الأساسية بسياسة الوحدة الدولية عبر فترة زمنية طويلة نسبيا, ويمكن أن تكون توجهات اقليميا أي موجهة إلي الاقليم الذي توجد فيه الدولة, أو تكون عالمية تمتد إلي ما وراء الاقليم الجغرافي.[2] حيث تمثل الخصائص العامة والثابتة نسبيًا لسلوك الدولة على مدى فترة زمنية ممتدة، ما يساعد في فهم نمطية القرار والسياسات الخارجية للدولة.

---

[1] - كريم رقولي، المقاربات النظرية لتفسير السياسة الخارجية: ريتشارد سنايدر وجيمس روزنو نموذجا، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، المجلد 04، العدد 02، 2019، ص 333.

[2] - أحمد النعيمي، مرجع سابق، ص37.

2- **الأهداف:** وهي التفضيلات المتعلقة بالأشكال المستقبلية المحتملة, والتي تريد الدولة تحقيقها في البيئة الخارجية, ورغم أن الأهداف تختلف من دولة لأخرى إلا أنها – كما يرى **أرنولد ولفرز Arnold Wolfres** – تتراوح ما بين حماية السيادة الاقليمية للدولة ودعم أمنها القومي وتنمية مقدراتها من القوة ، ومابين أهداف اقتصادية تتعلق بالحصول على مصادر وأسباب الثروة الاقتصادية وتحقيق رفاهية الاقتصادية, وأهداف إيديولوجية وذلك عبر نشرها لثقافتها وقيمها خارج حدودها الوطنية.[1] ترتبط هذه الأهداف بتفضيلات الدولة المستقبلية ورغبتها في توجيه سلوكها نحو الخارج. ويمكن أن تتنوع هذه الأهداف بين أمنية، اقتصادية، وإيديولوجية، ما يعكس تعدد أبعاد السياسة الخارجية وتفاعلها مع البيئة الدولية.

3- **الأدوار:** ويقصد بالدور تصور الدولة لطبيعة موقعها في النسق الدولي, والوظائف التي تؤديها في إطاره بشكل مستمر والمتوافقة مع هذا الدور, كما أنه يشمل كذلك تصور أدوار وحدات الأخرى, ويمكن أن تلعب الدولة أكثر من دور في آن واحد حيث تتصور دورا على المستوى الاقليمي, ودورا آخر على المستوى العالمي.[2] تعكس الأدوار البُعد الاستراتيجي للإدراك الذاتي للدولة في النظام الدولي، فهي تتجاوز مجرد الأهداف لتبيّن كيف ترى الدولة موقعها ووظائفها تجاه الآخرين. كما أن إمكانية الدولة في تعدد الأدوار على المستويين الإقليمي والعالمي توضح مرونة استراتيجيتها وقدرتها على التكيف مع السياقات المختلفة. مع التأكيد على العوامل العملية والسياسية التي قد تحدد أو تعدّل هذه الأدوار في الواقع، مثل الضغط الدولي، التحالفات، أو القدرات الاقتصادية والعسكرية الفعلية للدولة.

4- **الاستراتيجيات:** يقصد بالاستراتيجية السياسة الخارجية الحسابات الشاملة في صانع السياسة الخارجية للعلاقة بين الأهداف المحددة والوسائل المتاحة لتحقيق تلك الأهداف, فهي تعبر

---

[1]- حداد محي الدين، **توجهات السياسة الخارجية الاسرائيلية في المتوسط الشرقي في الفترة مابين 2000- 2009**، رسالة لنيل شهادة الماجيستير في العلاقات الدولية، 2011-2012، ص 39.

[2]- محمد سيد سليم، مرجع سابق، ص 48.

عن تصور شامل للخطوات اللازمة لنقل أهداف السياسة الخارجية من حيز التصور إلي حيز التنفيذ.[1] حيث تمثل الاستراتيجيات البعد التنفيذي للسياسة الخارجية، إذ تربط بين الأهداف والوسائل المتاحة بطريقة منهجية ومنظمة، ما يجعلها أداة حاسمة لتحويل الرؤى والسياسات إلى أفعال ملموسة على الساحة الدولية. ومع ذلك، يبقى الوصف عامًا نسبيًا ولا يوضح كيفية التعامل مع المتغيرات الدولية المفاجئة أو القيود الداخلية التي قد تؤثر على تنفيذ الاستراتيجية، مثل الأزمات الاقتصادية أو التحولات السياسية المفاجئة، مما يجعل تطبيق الاستراتيجيات في الواقع غالبًا أكثر تعقيدًا مما يوحي به التعريف النظري.

المحور الثاني: السياسة الخارجية وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى

تُعدّ السياسة الخارجية من المفاهيم المحورية في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية، إذ تمثل الإطار الذي تتحرك من خلاله الدولة في محيطها الخارجي. غير أن هذا المفهوم يرتبط ارتباطًا وثيقًا بعدد من المفاهيم الأخرى، بعضها مكمل له وبعضها يختلف عنه في النطاق والوظيفة. فيما يلي عرض لأبرز هذه العلاقات والمفاهيم:

1- السياسة الخارجية والسياسة الدولية

السياسة الخارجية تُعتبر جزءًا من السياسة الدولية لأنها تعبّر عن سلوك الدولة داخل النسق الدولي العام، وهو ما ترتكز عليه المدرسة الواقعية الكلاسيكية التي يمثلها Hans J. Morgenthau، حيث يرى أن السياسة الخارجية تعبير عن السعي وراء المصلحة القومية في إطار الصراع الدولي.[2]

أما السياسة الدولية تشمل مجمل التفاعلات والعلاقات بين الدول. أي أن السياسة الخارجية تعنى بسلوك دولة واحدة تجاه غيرها، أي الجانب الأحادي من تلك العلاقات.[3]

---

[1]- المرجع نفسه، ص54.

[2] - Hans J. Morgenthau, Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace, 6th ed. (New York: McGraw-Hill, 1985), 5–15.

[3] - Raymond Aron, Peace and War: A Theory of International Relations (New York: Doubleday, 1966), 95–120.

مثال هنا عند دراسة السياسة الدولية في الشرق الأوسط، نحلل العلاقات بين عدة دول (إيران، السعودية، تركيا، إسرائيل...)، بينما عند دراسة السياسة الخارجية لإيران مثلاً، نركّز على كيفية صياغتها لعلاقاتها مع هذه الدول وفق أهدافها ومصالحها القومية.

للإشارة هنا نذكر الفرق بين العلاقات الدولية والسياسة الدولية حيث العلاقات الدولية أوسع، تشمل كل أشكال التفاعل (اقتصادية، ثقافية، اجتماعية، قانونية...) كما أنها تشمل كل الفواعل، بينما السياسة الدولية أضيق، تركز على الجانب السياسي وتركز غالبا على الدول فقط.

2- السياسة الخارجية والاستراتيجية

تمثل الاستراتيجية الوسيلة التي تُترجم من خلالها أهداف السياسة الخارجية إلى خطط عملية محددة. فالسياسة الخارجية تحدد ما الذي تسعى الدولة لتحقيقه أما الاستراتيجية فتحدد كيف يمكن تحقيق ذلك باستخدام أدوات القوة المختلفة. إن العلاقة بين الأهداف والوسائل الاستراتيجية تناولها Lawrence Freedman في تحليله لمفهوم الاستراتيجية باعتبارها توظيفًا منظمًا للوسائل لتحقيق الغايات السياسية[1]، كما يؤكد Colin S. Gray أن الاستراتيجية هي الجسر الذي يربط السياسة بالقوة.[2]

كمثال يمكن ذكر حين إعلان الولايات المتحدة هدفها في "احتواء الاتحاد السوفياتي" بعد الحرب العالمية الثانية، كان ذلك هدفًا من أهداف سياستها الخارجية، أما "سياسة الاحتواء" ذاتها فقد كانت الاستراتيجية المطبقة لتحقيق هذا الهدف عبر التحالفات والدعم الاقتصادي والعسكري لحلفائها (خطة مارشال، حلف الناتو...).

3- السياسة الخارجية والعلاقات الدولية

العلاقات الدولية هي الإطار العام الذي تعمل ضمنه السياسة الخارجية، وتشمل دراسة التفاعلات بين الدول والفاعلين الدوليين. فالعلاقات الدولية تدرس النظام الدولي والأنماط العامة للتفاعل بين الدول.

---

[1]- Lawrence Freedman, Strategy: A History (Oxford: Oxford University Press, 2013), p06.

[2] - Colin S. Gray, Modern Strategy (Oxford: Oxford University Press, 1999),p 17–35.

أما السياسة الخارجية فكما عرفنا قبل تدرس سلوك الدولة الفردي وصنع القرار الخارجي.

يمكننا ذكر مثال في بحث العلاقات الدولية في ظاهرة " العولمة وتأثيرها على سيادة الدول"، بينما السياسة الخارجية تدرس كيف تتعامل دولة معينة (كالصين مثلاً) مع تحديات العولمة من خلال سياساتها التجارية والدبلوماسية.

4- السياسة الخارجية والدبلوماسية

السياسة الخارجية كما قلنا من قبل تضع الأهداف العامة للدولة في تعاملها مع الخارج. بينما الدبلوماسية تسعى لتنفيذ تلك الأهداف عبر الحوار، المفاوضات، والتمثيل الخارجي. بينما الدبلوماسية هي الأداة التنفيذية التي تُستخدم لتحقيق أهداف السياسة الخارجية.[1]

كمثال يمكن أن نذكر أن الجزائر تهدف إلى تعزيز التضامن الإفريقي كهدف من سياستها الخارجية، فإنها تُفعل هذا الهدف دبلوماسيًا من خلال مبادرات مثل الوساطة في أزمات الساحل الإفريقي أو دعم حركات التحرر سابقًا.

5- السياسة الخارجية والسياسة الداخلية

هناك ترابط وثيق بين السياستين، إذ إن السياسة الخارجية تعكس في الغالب أولويات الوضع الداخلي للدولة. حيث السياسة الداخلية تُعنى بتسيير الشؤون الوطنية داخل الحدود بينما السياسة الخارجية تتعامل مع الخارج لخدمة مصالح الداخل.[2]

يمكن ذكر مثال الصعوبات الاقتصادية الداخلية في الجزائر، مثل تراجع أسعار النفط، دفعت الحكومة إلى تنويع علاقاتها الخارجية مع دول آسيوية (الصين والهند) لجلب الاستثمارات، أي أن السياسة الخارجية جاءت استجابة لاحتياجات داخلية.

---

[1] - Henry Kissinger, Diplomacy (New York: Simon & Schuster, 1994), 27–54.

[2]- James N. Rosenau, The Scientific Study of Foreign Policy (New York: Free Press, 1971), 44–78.

6- السياسة الخارجية والسياسة الدفاعية

السياسة الدفاعية تمثل الجانب العسكري من السياسة الخارجية، وهي إحدى أدواتها الرئيسية لحماية المصالح الوطنية خارج الحدود، أما السياسة الخارجية تتضمن الجوانب الاقتصادية والدبلوماسية والثقافية. إذن السياسة الدفاعية تركز على استخدام القوة أو التهديد بها لحماية الأمن القومي.[1]

مثال عندما نشرت فرنسا قواتها في منطقة الساحل الإفريقي عبر عملية "برخان"، فذلك يعكس جزءًا من سياستها الدفاعية الداعمة لسياستها الخارجية الرامية للحفاظ على نفوذها في مستعمراتها السابقة.

7- السياسة الخارجية والسياسة الأمنية

السياسة الخارجية تشمل أهدافًا متعددة (اقتصادية، ثقافية، إنسانية...). أما السياسة الأمنية فهي الإطار الذي يحكم القرارات الخارجية المتعلقة بالأمن القومي للدولة، فالسياسة الأمنية تركز على حماية الدولة من التهديدات وحفظ استقرارها.[2]

يمكن ذكر مثال بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، أعادت الولايات المتحدة صياغة سياستها الخارجية في الشرق الأوسط انطلاقًا من اعتبارات أمنية بحتة، فظهرت "الحرب على الإرهاب" كجزء من سياستها الأمنية ضمن سياستها الخارجية.

يمكن القول إن السياسة الخارجية تمثل القلب النابض للنشاط الخارجي للدولة، فهي التي تحدد الاتجاه العام للعلاقات الدولية التي تنخرط فيها، في حين تمثل المفاهيم الأخرى — كالدبلوماسية، والاستراتيجية، والسياسة الأمنية والدفاعية — أدوات ووسائل لتفعيلها أو لتفسيرها ضمن سياقات محددة. فإذا كانت السياسة الخارجية تحدد الوجهة، فإن هذه المفاهيم تمثل الوسائل والطرق التي تُستخدم للوصول إلى تلك الوجهة في عالم معقد تحكمه المصالح والتفاعلات المستمرة بين الفاعلين الدوليين.

---

[1]- . Barry Buzan, People, States and Fear, 2nd ed. (Boulder: Lynne Rienner, 1991), 18–45

[2]- John Baylis, Steve Smith, and Patricia Owens, eds., The Globalization of World Politics, 8th ed. (Oxford: Oxford University Press, 2020), 212–235.

المحور الثالث: الفرق بين صنع السياسة الخارجية وصنع قرار السياسة الخارجية وتنفيذ السياسة الخارجية:

صنع السياسة الخارجية، وصنع قرار السياسة الخارجية، وتنفيذ السياسة الخارجية — تبدو متشابهة في الظاهر، لكنها تختلف من حيث المرحلة، والمستوى، وطبيعة النشاط السياسي.

أولاً: صنع السياسة الخارجية

إن صنع السياسة الخارجية هو عملية مركبة ومعقدة يتم من خلالها تحديد البدائل المتاحة أمام صانع القرار، وتقييمها في ضوء الأهداف القومية والمصالح العليا للدولة، ثم اختيار البديل الأنسب وتنفيذه. وهي عملية لا تتم بصورة عشوائية، بل تمر بمراحل متتابعة تشمل: إدراك المشكلة، جمع المعلومات، تحليل البيئة الداخلية والخارجية، تقييم التكاليف والمنافع، ثم اتخاذ القرار. حيث أن هذه العملية تتأثر بعوامل إدراكية (تصورات القادة)، ومؤسسية (طبيعة النظام السياسي)، وبيئية (الضغوط الدولية)، ما يجعلها عملية ديناميكية وليست ميكانيكية.[1]

فهي العملية التي تتضمن تحديد الأهداف والمصالح العليا للدولة نحو الخارج، ووضع المبادئ العامة التي ستسترشد بها القرارات والأفعال لاحقًا، فهي ذات طابع استراتيجي وتخطيطي. فهي تضمن تفاعلاً مستمرًا بين المستوى الاستراتيجي والمستوى المؤسسي والمستوى الإدراكي داخل الدولة. فعلى المستوى الاستراتيجي، يرتبط صنع السياسة بتحديد المصالح القومية وترتيب أولوياتها وفق البيئة الدولية المتغيرة. أما على المستوى المؤسسي، فهو يعكس توازن القوى داخل مؤسسات الدولة، مثل رئاسة الدولة والحكومة ووزارة الخارجية والمؤسسة العسكرية والأجهزة الاستخباراتية، حيث تسهم كل جهة في بلورة التوجه العام

[1] - أليكس مينتس وكارل دي روين الابن، **فهم صنع القرار في السياسة الخارجية** (دبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, 2016)، ص 15.

وفق صلاحياتها ونفوذها. وعلى المستوى الإدراكي، يتأثر صنع السياسة بتصورات النخبة الحاكمة للتهديدات والفرص، وبالخبرة السياسية والتاريخية للدولة.

يمكننا هنا ذكر مثال عن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها والذين يعتبران من أبرز مرتكزات صنع السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال عام 1962. فهذا التوجه لم يكن مجرد قرار ظرفي، بل إطارًا استراتيجيًا عامًا صاغته القيادة السياسية الجزائرية في ضوء تجربتها التاريخية مع الاستعمار. وقد انعكس ذلك في مواقف الجزائر الداعمة لحركات التحرر، وفي تبنيها سياسة عدم الانحياز خلال الحرب الباردة، ثم استمرارها لاحقًا في تبني حلول سلمية للنزاعات الإقليمية، خاصة في منطقة الساحل وليبيا ومالي.

ثانياً: صنع قرار السياسة الخارجية

هو الجزء العملي من عملية صنع السياسة الخارجية، ويعني اختيار بديل معين من بين عدة بدائل مطروحة للتعامل مع موقف خارجي محدد، وهدفها الاستجابة لموقف أو أزمة أو فرصة معينة ضمن إطار السياسة العامة.

يؤكد **أليكس مينتس وكارل دي روين الابن** أن صنع القرار في السياسة الخارجية هو عملية اختيار عقلاني أو شبه عقلاني بين بدائل متعددة في ظل قيود المعلومات والوقت والضغوط السياسية. ويبينان أن صانع القرار لا يعمل في بيئة مثالية، بل يتخذ قراراته ضمن سياق يتسم بعدم اليقين، وتحت تأثير التصورات الشخصية، والقيود المؤسسية، والاعتبارات الاستراتيجية[1].

كما يوضح أن عملية صنع القرار تمر بعدة مراحل مترابطة[2]:

1. إدراك المشكلة أو التحدي الخارجي.

[1] - المرجع نفسه، ص 11.
[2] - المرجع نفسه، ص 12.

2. جمع المعلومات وتحليلها.
3. تحديد البدائل الممكنة.
4. تقييم التكاليف والمنافع والمخاطر.
5. اختيار البديل الأنسب.

ويؤكد المؤلفان أن القرارات في السياسة الخارجية لا تُتخذ دائمًا وفق نموذج عقلاني كامل، بل قد تخضع لما يُعرف بـ"العقلانية المحدودة"، حيث يعتمد صانع القرار على معلومات غير مكتملة، ويختار أحيانًا البديل المرضي لا الأمثل، بسبب ضيق الوقت أو تعقيد البيئة الدولية.

يمكننا ذكر مثال عن قرار الجزائر قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب، ففي شهر أوت من سنة 2021 أعلنت الجزائر قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب، هذا الحدث يُعد مثالًا عمليًا على صنع القرار في السياسة الخارجية.

1-إدراك المشكلة، وهو إدراك القيادة الجزائرية أن هناك تهديدات تمس الأمن القومي والعلاقات الثنائية.

2-جمع المعلومات والتقييم، تم تحليل المعطيات السياسية والأمنية والإقليمية، ودراسة طبيعة التوتر المتصاعد.

3- طرح البدائل الممكنة وهي:

- الإبقاء على العلاقات مع إصدار بيان احتجاج
- تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي
- قطع العلاقات بالكامل

4- تقييم البدائل، تم تقييم التكلفة السياسية والإقليمية لكل خيار.

5- اتخاذ القرار وهو اختيار قطع العلاقات كخيار اعتُبر الأكثر انسجامًا مع تقدير القيادة للمصلحة الوطنية.

هذا المثال يوضح أن صنع القرار لا يعني مجرد إعلان موقف، بل هو عملية تحليل واختيار بين بدائل متعددة في ضوء أهداف ومصالح محددة. كما يبرز الفرق بين:

ثالثاً: تنفيذ السياسة الخارجية

هي المرحلة التي يتم فيها تطبيق القرارات المتخذة فعلياً على أرض الواقع عبر الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها وتكون الجهات الفاعلة فيه وزارة الخارجية، البعثات الدبلوماسية، الملحقون العسكريون والاقتصاديون، وأحيانًا مؤسسات أخرى كوزارة التجارة أو الدفاع، هدفها تحقيق النتائج الملموسة للسياسة والقرارات التي تم تبنيها.

يرى Joseph S. Nye Jr أن تنفيذ السياسة الخارجية يرتبط أساساً بقدرة الدولة على تحويل مواردها المختلفة إلى قدرة فعلية على التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين. فنجاح السياسة الخارجية لا يقاس فقط بتحديد الأهداف، وإنما بمدى امتلاك الدولة للأدوات التي تمكنها من تحقيق النتائج المرغوبة في البيئة الدولية حيث يعرّف ناي القوة — باعتبارها الأداة المركزية لتنفيذ السياسة الخارجية — بأنها:

" القدرة على الحصول على ما تريد عبر الجاذبية والإقناع بدلًا من الإكراه أو الدفع المادي"

وبناءً على ذلك، يتم تنفيذ السياسة الخارجية عبر توظيف أدوات متعددة تشمل القوة الصلبة القائمة على الإكراه العسكري والاقتصادي، والقوة الناعمة التي تعتمد على الجاذبية الثقافية والقيم السياسية والشرعية

الدولية، إضافة إلى ما يسميه بالقوة الذكية التي تمثل مزيجاً استراتيجياً بين النوعين وفق متطلبات الموقف الدولي.[1]

مثال في الجزائر بعد اتخاذ قرار التصويت في الأمم المتحدة، تقوم البعثة الجزائرية في نيويورك بتنفيذه والتصويت فعليًا والتواصل مع الدول الأخرى لتوضيح الموقف.

المحور الرابع: خصائص السياسة الخارجية

تعتبر السياسة الخارجية أحد أبرز مظاهر سيادة الدولة وتجليات شخصيتها القانونية والسياسية في البيئة الدولية، إذ تمثل الأداة التي تعبّر من خلالها الدولة عن مصالحها وتوجهاتها إزاء الفاعلين الآخرين. غير أنّ فهم السياسة الخارجية لا يقتصر على تحديد أهدافها أو أدواتها، بل يقتضي الوقوف عند خصائصها الجوهرية التي تميزها عن غيرها من المفاهيم كالعلاقات الدولية أو التفاعلات الدولية. فهذه الخصائص تكشف طبيعتها القانونية والمؤسسية والسلوكية، وتوضح الإطار الذي تتحرك ضمنه الدولة في المجال الخارجي.

وتتجلى أهمية دراسة خصائص السياسة الخارجية في كونها تساعد على التمييز بين ما هو سلوك رسمي صادر عن الدولة كوحدة دولية، وما هو مجرد تفاعل غير ملزم أو رأي غير رسمي، حيث يمكن حصر هذه الخصائص في:[2]

1- **الطابع الخارجي:**

أن السياسة الخارجية بمعنى الطابع الخارجي، فبالرغم من أن السياسة الخارجية موجهة للبيئة الخارجية إلا أن تنفيذها يُصنع داخل أجهزة الدولة البيئة الداخلية ويكون في إطار البيئة الخارجية أي البيئة الدولية، وهي الإطار الذي تُختبر فيه سلوكياتها ومسارها لتحقيق الأهداف المسطرة للسياسة الخارجية.

2- **الطابع الرسمي:**

---

[1] - جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، (تر: محمد البجيرمي). المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، ص 15.
[2] - محمد السيد سليم، ص 27.

والمقصود بالرسمي هو أن السياسة الخارجية تتخذ من قِبل جهة رسمية في الدولة، أي أنه لا يمكن لأي جهاز غير رسمي في الدولة أن يكون له الفصل النهائي في توجيه السياسة الخارجية.

وبالرغم من أن الأفراد والمؤسسات غير الرسمية لها تصورات وآراء حول أهداف وتفاعلات السياسة الخارجية، ولهم كذلك معلومات وحقائق تساهم في بلورة هذه الأهداف، إلا أنها لا تتسم بالطابع الرسمي الذي من خلاله يتم رد الفعل الرسمي للدولة إزاء القضايا الخارجية.

وأهم جهاز في الدولة يعطي للسياسة الخارجية الطابع الرسمي هو جهاز السلطة التنفيذية والذي يمثله في غالب الأحيان رئيس الدولة، ورئيس الحكومة، ووزير الخارجية، ووزير الدفاع، وغيرهم من الأشخاص الذين يمثلون الأجهزة الرسمية في الدولة.

كما أن السياسة الخارجية لا تُوجّه فقط إلى الدول كوحدات دولية تقليدية، فيمكن أن تُوجّه إلى وحدات دولية حديثة كالمنظمات الدولية، أو أحزاب سياسية ذات وزن إقليمي، مثل السياسة الخارجية لإيران في دعمها لحزب الله اللبناني، والسياسة الخارجية لسوريا في دعمها لحركة حماس الفلسطينية ضد الكيان الصهيوني.

3- **الطابع الاختياري:**

يعني أن برامج وقرارات السياسة الخارجية مختارة من عدة بدائل مقترحة، فأي موقف دولي لا يوجب بالضرورة ردّ فعل وحيد وحتمي، لدى الدولة المعنية به مجموعة من الخيارات والبدائل الممكنة، وهي تختار أحدها حسب أهدافها ومصلحتها القومية.

ويرى الدكتور محمد السيد سليم أن المقصود بالاختيار، أن السياسة الخارجية يختارها من يدعون صنعها من بين سياسات بديلة ممكنة، وهذا الاختيار يشمل ثلاث أبعاد:

أن الصياغة الحقيقية للسياسة الخارجية تتم من طرف من هم منوطون برسمها في الجهة الرسمية في الدولة، والتي تتمثل غالبًا في السلطة التنفيذية.

أن هناك مجموعة من السياسات البديلة لصانع السياسة الخارجية عليه أن يختار من بينها.

أن السياسة الخارجية المختارة من طرف صانع القرار تتسم بالمرونة، وذلك لقدرة صانع القرار على تغيير السياسة الخارجية متى تغيرت الظروف والمعطيات المتعلقة بموقف معين، عندما يرى أنه وجب عليه استبدال السياسة التي وقع عليها الاختيار بسياسة ملائمة لها.

4- الطابع الواحدي:

إن السياسة الخارجية تتمثل في تلك البرامج التي تعتمدها وحدة دولية واحدة إزاء وحدات دولية أخرى، وهذا البعد هو ما يميز السياسة الخارجية عن العلاقات الدولية، فالعلاقات الدولية تفترض التفاعل، أي الفعل ورد الفعل بين الوحدات الدولية، أما السياسة الخارجية فتعني تلك السياسة الموجهة من وحدة دولية واحدة تجاه وحدات دولية أخرى.

كما أن الصفة الواحدية تعني أن قرار الدولة إزاء موقف معين يكون موقفًا واحدًا ولا يمكن أن يتعدد إلى عدة مواقف متناقضة، مثل موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية، فهو موقف واحد وثابت ومؤيد لاستقلال الصحراء الغربية.

5- الطابع الهدفي:

إن أي سياسة خارجية لابد أن تكون موجهة لتحقيق أهداف تم التخطيط لها من قبل صانع القرار، ويتم تعبئة كل الموارد المتاحة لتحقيق تلك الأهداف.

ومن هذا المنطلق لا يمكن اعتبار أن السياسة الخارجية مجرد ردّ فعل تجاه البيئة الخارجية، إنما هي عملية واعية ومقصودة تسعى إلى التأثير على البيئة الخارجية لتمكين الدولة من أن تكون فاعلًا أساسيًا في النظام الدولي أو المحافظة على مصالحها الوطنية على أقل تقدير.

المحور الخامس: أهداف السياسة الخارجية

يُستخدم مفهوم الأهداف في تحليل السياسة الخارجية للدلالة على الغايات التي يسعى الفاعلون إلى تحقيقها عبر سلوكهم الخارجي. وغالبًا ما يُستعمل مصطلحا "الهدف" و"الغاية" بوصفهما مترادفين في الأدبيات النظرية. وقد مال التحليل التقليدي في العلاقات الدولية إلى مساواة الأهداف بمفهوم المصلحة القومية، الأمر الذي جعل النقاش يتمحور حول الدولة باعتبارها الفاعل الرئيسي وصاحبة المصالح العليا في النظام الدولي.[1]

غير أن هذا الربط بين الأهداف والمصلحة القومية تعرّض للنقد، لأن الفاعلين من غير الدول – كالشركات متعددة الجنسيات أو الحركات العابرة للحدود – يسعون أيضًا إلى تحقيق أهداف، دون أن يكون من الدقيق وصفها بأنها مصالح قومية. كما انتقد بعض الباحثين التصور التقليدي الذي يفترض ثبات المصالح القومية وإمكانية تحديدها موضوعيا، وعلى الرغم من اختلاف الباحثين في تحديد الطبيعة الهدفية للسياسة الخارجية، إلا أن التصنيف الأكثر شيوعا – كما يقدمه وولفرز – يختزل أهداف الدول في ثلاث مجموعات رئيسية: أمنية، اقتصادية، وأيديولوجية.

أولا: الأهداف الأمنية

تعتبر الأهداف الأمنية في مقدمة أولويات السياسة الخارجية، إذ ترتبط بحماية بقاء الدولة وضمان استمراريتها. ويقوم مفهوم الأمن القومي على صيانة الكيان السياسي للدولة، والحفاظ على سيادتها وسلامة أراضيها، وتأمين مصادر قوتها في مختلف المجالات.[2]

غير أن مفهوم الأمن لم يعد يقتصر على البعد العسكري، بل أصبح مفهومًا إيجابيًا يتضمن السعي إلى تعديل خصائص البيئة الخارجية إذا اعتُبرت مصدر تهديد. فالدولة لا تكتفي بردّ الفعل الدفاعي، بل تسعى أحيانًا إلى إعادة تشكيل البيئة الإقليمية أو الدولية بما يخدم أمنها.[1]

---

[1] - محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 112.

[2] - عبد العليم محمد، الأمن القومي العربي: المفهوم والأبعاد (القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 45.

ثانيا: الأهداف الاقتصادية

أدى تصاعد الاعتماد المتبادل بين الدول إلى تعاظم البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية. فلم تعد القوة تُقاس فقط بالقدرات العسكرية، بل بات الاقتصاد أحد أبرز محددات المكانة الدولية للدولة. وفي ظل مأسسة النظام الدولي وتنامي دور المنظمات الاقتصادية، أصبح الأمن الاقتصادي (الأمن الغذائي، أمن الطاقة، الاستقرار المالي) جزءًا لا يتجزأ من مفهوم الأمن الشامل. كما تستخدم الدول أدوات الدبلوماسية الاقتصادية – كالمساعدات، العقوبات، الاتفاقيات التجارية – للتأثير في سلوك الدول الأخرى وتحقيق مصالحها.[2]

وقد تسعى الدولة لتحقيق عدة أهداف من خلال قوتها الاقتصادية على المستوى الدولي، فقد تستخدم مساعدتها الاقتصادية بهدف التأثير على الدول المتلقية لتلك المساعدات وذلك لتصبح أكثر اتفاقا مع الدول المانحة، أو لحملها على التوصل لاتفاق معين في أي مجال كان. كما تهدف كذلك إلى الرغبة في الحصول على بعض المكاسب أو الامتيازات كالتسهيلات والقواعد العسكرية. [3]ويكون تحقيق تلك الأهداف بعدة أساليب تختلف بين الناعمة والصلبة، حيث تتمثل الناعمة في الترغيب وتقديم المساعدات أو التعهد بتقديمها، بينما تتمثل الصلبة في العقوبات الاقتصادية وذلك من خلال فرضها أو التهديد بفرضها. وتختلف أشكال الأساليب الناعمة وقد تكون كما يلي:[4]

1- تقديم المنح والتي تكون في صورة نقدية أو عينية

2- القروض وقد تكون عبارة عن مبالغ تدفع وتسترد

3- التسهيلات الائتمانية

4- الحظر على المبادلات التجارية

---

[1] - محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 118.

[2] - إبراهيم العيسوي، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية** .بروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 76.

[3] – هشام محمود الأقداحي، **العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة**. مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص 17.

[4] – المرجع نفسه، ص 18.

ثالثا: الأهداف الأيديولوجية

تُعدّ الأهداف الأيديولوجية من أكثر أبعاد السياسة الخارجية تعقيدًا، لأنها ترتبط بمنظومة القيم والمعتقدات والرؤية الفكرية التي تتبناها الدولة. فالدولة لا تتحرك في البيئة الدولية فقط بدافع المصالح المادية أو الأمنية، بل أيضًا بدافع الدفاع عن منظومة قيم تعتبرها جزءًا من هويتها السياسية والحضارية.

وتتجلى الأهداف الأيديولوجية في سعي الدولة إلى:

- نشر نموذجها السياسي أو الثقافي خارج حدودها؛
- دعم حركات أو قوى تتقاطع أيديولوجيًا معها؛
- مواجهة أيديولوجيات منافسة تعتبرها مهدِّدة لهويتها أو لنظامها السياسي؛
- تعزيز صورتها الدولية باعتبارها حاملة لقيم معينة (الديمقراطية، العدالة، المقاومة، التحرر، الإسلام السياسي، الليبرالية... إلخ).

ويرى بعض الباحثين أن الأيديولوجيا تؤثر في تعريف صانع القرار للمصلحة القومية ذاتها، إذ تُسهم في تحديد ما الذي ينبغي حمايته" و أي نوع من النظام الدولي ترغب الدولة في بنائه أو دعمه".[1] وبالتالي فإن الأهداف الأيديولوجية ليست منفصلة عن بقية الأهداف، بل قد تُعيد تشكيل مضمونها.

كما أن البعد الأيديولوجي يرتبط بعامل الهوية الوطنية، إذ كثيرًا ما تُعرّف الدول أدوارها الخارجية انطلاقًا من تصور معيّن لذاتها (دولة ثورية، دولة إسلامية، دولة ديمقراطية، قوة تحررية...). وهذا ما يجعل السياسة الخارجية أحيانًا انعكاسًا مباشرًا للخطاب الداخلي والشرعية السياسية للنظام الحاكم.[2]

غالبًا ما تُصاغ الأهداف الأيديولوجية في إطار بعيد المدى، لأنها تتعلق بإعادة تشكيل البيئة الفكرية أو السياسية تدريجيًا، وليس بقرار ظرفي آني. ولهذا السبب ترتبط هذه الأهداف بالاستراتيجيات الكبرى للدولة، مثل دعم نموذج حضاري معين أو تعزيز نفوذ ثقافي ممتد عبر الزمن.[1]

---

[1] - محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 132.

[2] - عبد المنعم المشاط، **السياسة الخارجية: دراسة تحليلية** .القاهرة: دار النهضة العربية، 2004، ص 211.

في الأخير نقول أنه لا يمكن حصر أهداف السياسة الخارجية في عدد محدد ونهائي، إذ إن التقسيم الثلاثي (أمني، اقتصادي، أيديولوجي) يمثل إطارًا تحليليًا تقريبيًا أكثر منه تصنيفًا مغلقًا. فالأهداف تتغير تبعًا لطبيعة النظام السياسي، ومرحلة تطور الدولة، وموقعها في النظام الدولي، كما قد تتداخل فيما بينها بحيث يصعب الفصل الصارم بينها.

المحور السادس: نماذج صنع القرار في السياسة الخارجية

تعتبر نماذج صنع القرار من أهم الأدوات النظرية في تحليل السياسة الخارجية، إذ تسعى إلى تفسير الكيفية التي تُتخذ بها القرارات داخل الدولة، والآليات التي تتحكم في اختيار بديل دون غيره، فهي تفسر كيف تُتخذ القرارات، وليس فقط لماذا. وقد تعددت هذه النماذج باختلاف المدارس النظرية، ومن أبرزها: نموذج سنايدر، النموذج العقلاني، نموذج التحليل البيروقراطي، ونموذج العقلانية المحدودة.

أولا : نموذج سنايدر

يعد **ريتشارد سنايدر** من رواد مدخل صنع القرار في السياسة الخارجية. حيث نشر في مقال مشترك سنة 1954 والذي كان بعنوان: "**صنع القرار كمدخل لدراسة السياسة الدولية**" حيث ركز فيه على ضرورة دراسة "عملية اتخاذ القرار" بدل الاقتصار على دراسة سلوك الدولة، فالسياسة الخارجية يجب أن تُدرس حسب سنايدر من خلال عملية صنع القرار داخل الدولة، لا من خلال الدولة كوحدة مجردة.

ظهر نموذج سنايدر في إطار التحول الذي عرفه حقل العلاقات الدولية من التركيز على الدولة كوحدة تحليل مجردة في المدرسة الواقعية التقليدية، إلى التركيز على صانع القرار والبيئة التي يتحرك داخلها. وقد مثّل هذا التحول أحد المداخل الأساسية لما يُعرف بـ تحليل السياسة الخارجية.

يعد نموذج سنايدر من أوائل النماذج التي أسست لمدخل تحليل السياسة الخارجية، حيث نقل مستوى التحليل من الدولة كوحدة مجردة إلى صانع القرار باعتباره الفاعل الحقيقي في السياسة الخارجية. ويرى

---

[1] - محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 125.

سنايدر أن الدولة لا تتصرف ككيان موحد، بل من خلال أفراد يشغلون مواقع رسمية ويتخذون قرارات ضمن سياق مؤسسي وسياسي محدد.[1]

وقد ركز النموذج على أن فهم السياسة الخارجية يقتضي تحليل البيئة الداخلية والخارجية، ولكن ليس بوصفها عوامل موضوعية فقط، بل كما يُدركها صانع القرار. فالإدراك، والتصورات الذهنية، والخبرة السابقة، كلها عناصر تؤثر في طبيعة القرار المتخذ.[2]

كما أكد سنايدر أن عملية صنع القرار هي عملية مركبة تمر بعدة مراحل تبدأ بتحديد المشكلة، ثم جمع المعلومات، فاقتراح البدائل، وأخيرًا اختيار البديل المناسب. وهذه العملية تخضع لضغوط الوقت، ونقص المعلومات، والتأثيرات البيروقراطية.[3] وهو ما يمثل تحولا منهجيا في دراسة العلاقات الدولية، لأنه مهّد لظهور اتجاهات لاحقة مثل نموذج السياسة البيروقراطية ونماذج الإدراك في السياسة الخارجية.[4]

يمكننا هنا ذكر مثال أزمة الصواريخ الكوبية 1962 والتي تعد مثالا على نموذج سنايدر، حيث فُسِّر القرار الأمريكي انطلاقًا من إدراك الرئيس جون كنيدي للتهديد السوفيتي وليس فقط من معطيات ميزان القوى، فالخيار النهائي بفرض الحصار البحري جاء نتيجة عملية صنع قرار داخلية معقدة تأثرت بتصوراته وضغوط البيئة الداخلية والخارجية كما فهمها.

ثانيا : النموذج العقلاني– الرشيد

يعد هذا النموذج من أقدم وأهم النماذج المفسرة لسلوك الدولة في السياسة الخارجية، ويرتبط أساسا بالمدرسة الواقعية في العلاقات الدولية. وينطلق من فرضية أساسية ترى أن الدولة فاعل موحد، عقلاني، يسعى إلى تعظيم مصالحه القومية في ظل بيئة دولية فوضوية.[5] ويُعد هذا النموذج قريبًا من التصور

---

[1] - محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 45–49.
[2] - عبد الله عبد السلام، "مدخل تحليل صنع القرار في السياسة الخارجية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 135، 1999، ص 112–118.
[3] - قاسم حسين صالح، **علم النفس السياسي وصنع القرار**، بغداد: دار الشؤون الثقافية، 2001، ص 77–82.
[4] - حسن نافعة، **مدخل إلى تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مطبوعة دراسية، ص 23–30.
[5] - محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 61–65.

الذي قدمه هانس مورغانتو حول مركزية المصلحة القومية والقوة، كما تجسد لاحقًا في الواقعية البنيوية عند كنيث والتز.

وتمر عملية صنع القرار وفق النموذج العقلاني عبر مراحل أولها تحديد المشكلة، ثم تحديد الأهداف، ثم حصر البدائل، ثم تقييم كل بديل وفق معيار الربح والخسارة، وفي الأخير اختيار البديل الأمثل[1] البديل المختار هو القرار الذي عرف بمفهوم "الاختيار الرشيد" (Rational Choice)، وهو ذلك القرار الذي يحقق أكبر قدر من المنافع في ظل قدرات معينة –أقل قدر من الخسائر.

يُستخدم النموذج العقلاني في تفسير سياسات الردع النووي خلال الحرب الباردة، قرارات التحالفات الدولية، حسابات التوازن بين القوى فعلى سبيل المثال، تفسر سياسات الردع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة باعتبارها سلوكًا عقلانيًا يهدف إلى تجنب الدمار المتبادل.

ثالثا: نموذج التحليل التطبيقي (النموذج البيروقراطي)

لقد برز هذا النموذج بشكل واضح في دراسات تحليل السياسة الخارجية خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، خاصة في أعمال **غراهام أليسون**، حيث يرى هذا النموذج أن القرار في السياسة الخارجية لا يصدر عن دولة موحدة أو عن فاعل عقلاني متجانس، بل هو **حصيلة صراع ومساومة وتفاوض بين مؤسسات الدولة المختلفة** (وزارة الدفاع، الخارجية، أجهزة الاستخبارات، الرئاسة...).[2] وهو يمثل تطورًا نقديًا للنموذج العقلاني، ويُعد امتدادًا لمدرسة تحليل صنع القرار التي بدأها سنايدر.

يقوم النموذج البيروقراطي على فكرة محورية هي أن القرار هو نتيجة تفاعل وتوازن قوى بين فاعلين بيروقراطيين لكل منهم مصالحه المؤسسية الخاصة.[3] وهنا لا تكون الدولة فاعلًا موحدًا، بل ساحة تنافس داخلي بين أجهزة ومؤسسات تسعى إلى تعظيم نفوذها وأدوارها. حيث يرتبط هذا النموذ بمقولة "حيث تقف

---

[1] - قاسم حسين صالح، مرجع سابق، ص 55–60.
[2] - محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 85–92.
[3] - حسن نافعة، مرجع سابق، ص 51–57.

أنت يتحدد موقفك" أي أن موقع المسؤول داخل البنية البيروقراطية يحدد رؤيته للمشكلة وموقفه من الحلول المقترحة.[1] والقرار بالنسبة للنموذج البيروقراطي عبارة عن تعدد للفاعلين التي تتضارب مصالحها لينتهي القرار نتيجته النهائية ليست الحل "الأفضل عقلانيًا"، بل هي حل وسط يعكس توازن القوى بين الفاعلين. حلل غراهام أليسون أزمة الصواريخ الكوبية سنة 1962 وفق هذا النموذج، وأوضح أن القرار الأمريكي لم يكن نتيجة عقلانية موحدة، بل نتيجة صراع بين: وزارة الدفاع التي طالبت بضربة جوية، الخارجية التي فضّلت الحل الدبلوماسي، والقيادة السياسية التي بحثت عن حل وسط. فجاء خيار "الحصار البحري" كتسوية بين هذه المواقف.

رابعا: نموذج العقلانية المحدودة

ظهر مفهوم العقلانية المحدودة كانتقاد لافتراضات النموذج العقلاني الكلاسيكي الذي يفترض أن صانع القرار يمتلك معلومات كاملة ويستطيع تقييم جميع البدائل بصورة مثالية. ويرتبط هذا النموذج أساسًا بأعمال **هربرت سايمون** الذي طوّر مفهوم *العقلانية المحدودة* في دراساته حول السلوك التنظيمي وصنع القرار.[2]

يرى هذا الاتجاه أن الإنسان – مهما كان موقعه – يعمل في ظل نقص المعلومات، ضيق الوقت، محدودية القدرات الذهنية، ضغوط نفسية ومؤسسية وبالتالي فإن قرارات السياسة الخارجية لا تكون مثالية، بل تكون "مرضية"أو كافية لتحقيق الحد الأدنى المقبول من الأهداف.

يُستخدم نموذج العقلانية المحدودة في تفسير: قرارات الأزمات الدولية، أخطاء التقدير الاستراتيجي، القرارات المتسرعة في ظل ضغط الوقت، فعلى سبيل المثال، يُفسر كثير من قرارات التدخل العسكري

[1] - علي الدين هلال، "تحليل السياسة الخارجية: مقاربات نظرية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 210، 1996، ص 24–28.
[2] - محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 70–75.

بأنها اتُّخذت في ظل معلومات غير مكتملة وضغوط سياسية، ما يجعلها أقرب إلى "حل مرضي" منه إلى خيار عقلاني مثالي.

المحور السابع: محددات السياسة الخارجية

يتطلب صنع السياسة الخارجية فهم ودراسة مختلف العوامل والمحددات المؤثرة في صنعها، وتعتبر المحددات مجموعة العوامل الموجهة للسياسة الخارجية التي يرتبط بها صانع القرار وتؤثر مباشرة على فعالية القرارات المتخذة فيها.

وقد تعددت تصنيفات المفكرين حول المتغيرات أو المحددات المحركة لصناعة القرار في السياسة الخارجية والمتحكمة في طبيعة وتوجيه هذه السياسة، لكن أشهر هذه التصنيفات هو تقسيمها إلى عوامل داخلية أي ناشئة من البيئة الداخلية للدولة كالعوامل الجغرافية والسياسية والاقتصادية وغيرها، وكذلك عوامل تتعلق بشخصية صانع القرار في السياسة الخارجية، وعوامل أخرى خارجية أي ناشئة من البيئة الخارجية للدولة حيث تتعلق بطبيعة العلاقات الدولية.

ويمكن مناقشة هذه المحددات على مستويين لتحليل السياسة الخارجية للدول وذلك أن السياسة الخارجية للدولة تتشكل وفقا للظروف الوطنية للدولة وللقيام وفهم صانعي السياسة في تلك الدولة (المستوى الداخلي)، وكذلك النسق الدولي والذي يشمل هيكل النسق، وما إذا كان فوضويا أو تراتبيا، وطبيعة توزيع القوة بين فواعله وما إذا كان وفقا لهذا التوزيع ثنائيا أو أحاديا أو متعدد الأقطاب.

I.المحددات الداخلية للسياسة الخارجية

ويقصد بها تلك المحددات داخل إطار الوحدة الدولية ذاتها ولا تنشأ نتيجة التفاعل مع الوحدات الدولية الأخرى[1] وقد اختلف الباحثون حول مدى تأثير أحد العوامل على الأخر فالبعض اعتبر العامل

[1] - محمد سيد سليم، مرجع سابق، ص137.

الجغرافي هو الأقوى تأثيرا على بقية العوامل بينما اعتبر أخرون العامل القيادي هو المقرر الفعلي للسياسة الخارجية. وتشمل هذه المحددات نوعين هما محددات داخلية بنيوية(مادية) ومحددات داخلية قيادية.

أولا: المحددات الداخلية البنيوية(المادية):

وهي المحددات المرتبطة بالتكوين البنيوي للوحدة الدولية[1]،وهي تشمل المحدد الجغرافي، المحدد البشري، المحدد الاقتصادي، والمحدد العسكري.

1- المحدد الجغرافي:

تعتبر جغرافية الدولة بأبعادها (الموقع، المساحة، التضاريس، المناخ) أحد العوامل المهمة في تقرير سياسة الدولة الخارجية، فكلما كبرت مساحة إقليم الدولة كلما توفر لها عمق استراتيجي وامتلكت مرونة في سبيل الدفاع عن نفسها، ويكون لموقع الدولة ومساحتها تأثيرا أكبر إذا كان يشغل جانبا استراتيجيا من جوانب الكرة الأرضية كالإشراف على مضيق هام أو قناة هامة للملاحة البحرية الدولية.[2]

ويحدد باحثو الجغرافية السياسية أشكالا عديدة محددا لتأثير الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية وأهم هذه الأشكال المواقع المطلة على البحار, فيعتبر إمتلاك الدولة لسواحل بحرية واسعة أحد مصادر قوتها, وذلك أن السواحل البحرية هي المنافذ الطبيعية للتجارة الدولية والنقل الدولي.[3]

غير أنه وإن دلت بعض الأحداث والسياسات الدولية على قوة تأثير العامل الجغرافي إلا أنه ليس العامل الأساسي الذي يقرر سياسة الدولة الخارجية أو أنه هو العامل الرئيسي والوحيد المقرر في السياسة الدولة، حيث أن هناك عوامل أخرى تؤثر وقد تقرر تلك السياسة، وتحدد سلوكها تجاه بيئتها الخارجية وفق متطلبات مصالحها الاستراتيجية.[4]

---

[1]- المرجع نفسه، ص 183.

[2]- صدقة فاضل، موجز نظرية السياسة الخارجية، **مجلة التعاون**، العدد 38، 1995، ص 121.

[3]- بلعيد منيرة، **السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر 1992 – 2002** ، رسالة لنيل الماجيستير في العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2005، ص29.

[4]- حداد محي الدين، مرجع سابق، ص46.

2- المحدد الديمغرافي:

إن أهمية عنصر السكان في تكوين القوة القومية للدولة يحظى بقبول عام من علماء العلاقات الدولية، ومنه فهو يلعب دور محدد هام في السياسة الخارجية، وتظهر أهمية ضخامة التعداد السكاني للدولة في عدة نواحي، وأولها هي أن السكان يشكلون عصب القوة البشرية اللازمة للحرب من جهة، ولإدارة أجهزة الإنتاج المدني من جهة أخرى، كما أن كيفية تركيب هؤلاء السكان تؤثر في قوة الدولة وبالتالي في سياستها الخارجية، قضية توزيع السكان من حيث الأصول العرقية والدينية، ضف إلى ذلك دور الفئات الأعمار المختلفة التي تؤثر في قوة الدولة أيضا.[1]

3- **المحدد الاقتصادي:**

تلعب العوامل الاقتصادية دورا مركزيا في اختيارات السياسة الخارجية، وقد زادت فعالية وتأثير العامل الاقتصادي بازدياد تدخل الدول في العلاقات الاقتصادية الخارجية [2]

ويؤثر العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية من ناحيتين، فمن ناحية يمكن اعتبار القدرة الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية حتى تستطيع الدولة عن طريق الوسائل الاقتصادية أن تقنع أو تكافىء أو تعاقب الدول الأخرى، ومن ناحية أخرى فإن القوة الاقتصادية أساسية، حيث ترتكز عليها أنواع أخرى من عوامل قوة الدولة كالعوامل السياسية والأمنية لأن الأدوات الاقتصادية عادة ما تستخدم لتحقيق أهداف سياسية و أمنية.[3] الطبيعية في الدولة، فالدولة الغنية بالموارد الطبيعية والقادرة على استغلال تلك الموارد بشكل سليم تكون أقدر من غيرها على تأثير في الواقع الدولي, وتحقيق أهداف سياستها الخارجية[4]. وكذلك تقاس بمستوى النمو الاقتصادي ويقصد به المستوى الذي بلغته الدولة في نواحي

---

[1]- محمد نصر مهنا، **علم السياسة**. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، ص 528.
[2]- لويد جونسون، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة: محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم، الرياض: عمادة شؤون المكتبات، 1989، ص185.
[3]- حداد محي الدين، مرجع سابق، ص 47.
[4]- صدقة فاضل، مرجع سابق، ص122.

التنظيم والكفاية الاقتصادية، بالإضافة إلى دور التقدم التكنولوجي في دعم القوة الانتاجية، ومستوى النمو الصناعي الذي يعتبر من أهم معايير الدولة وقدرتها على الاحتفاظ بمكانتها الدولية.[1]

4- محدد القدرة العسكرية:

يعتبر المحدد العسكري من العناصر المهمة المؤثرة في السياسة الخارجية للدولة فهو عامل أساسي تعتمد عليه الدولة في تأمين إقليمها ومصالحها أثناء الحرب والسلم، كما تستخدمه كوسيلة ردعية للتأثير السياسي في غيرها من الدول، وتعد القوة العسكرية للدولة أحد المظاهر التي اتسمت بها العلمية السياسية، حيث ينظر الكثيرون إلى درجة التطور العسكري على أنها المظهر الرئيسي لقوة الدولة، كما يعتبرونها أساسا ضروريا لمساندة تنفيذ السياسة الخارجية التي تصنعها الدولة.[2]

إن بناء القوة العسكرية ضروري جدا لكل دولة وذلك لكي تحافظ على أمنها القومي وتحمي مقدراتها وتحقق أهدافها، فامتلاك السلاح أمر ضروري لكل دولة وبه تقاس أهمية الدولة وقوتها وقدرتها على فرض نفسها على خريطة العلاقات الدولية كعنصر فاعل ومؤثر. [3]

ثانيا: المحددات الداخلية المعنوية

وهي المحددات المجتمعية والتي تشتمل المحددات القيادية، ومحدد الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والراي العام وكذلك المحددات الثقافية.

1- المحددات القيادية:

وتركز هذه المحددات على فهم القائد السياسي صانع السياسة الخارجية للمتغيرات الأخرى، فباقي المتغيرات لا يمكنها أن تنتج أثرها في السياسة الخارجية إلا من خلال فهم صانع السياسة لتلك المتغيرات فإذا لم يدرك صانع السياسة الخارجية وجود متغير معين بسبب ضعف ادراكه أو نتيجة لوجود مشكلات

---

[1]- بيرم فاطمة، أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة، رسالة ماجيستير دبلوماسية وعلاقات دولية، 2009-2010، ص 49.

[2]- أحمد النعيمي، مرجع سابق، ص255.

[3] - هايل عبد المولى طشطوش، **مقدمة في العلاقات الدولية**، الأردن: ب ن ، 2010، ص30.

اتصالية فإن ذلك المحدد لن ينتج أثرا في السياسة الخارجية للوحدة الدولية، كذلك فإن تأثير تلك المحددات يقتصر على مفهوم صانع السياسة الخارجية لها. أي أن مدى التطابق والتعاون بين محددات السياسة الخارجية وبين تصور صانع القرار لتلك المحددات وخصائصه الشخصية هو الذي يحدد فرص نجاح أو فشل السياسة الخارجية وكلما زاد هذا التطابق زادت فرص نجاح السياسة الخارجية.[1]

وفي هذا الإطار يرى **ناصيف يوسف حتي** أن الدراسات في مجال علم السيكولوجيا السياسية أظهرت أهمية تربية وتكوين الفرد صانع القرار وكذلك تاريخه وتأثره العاطفي ببعض الأحداث التي تكون طبعت حياته في تحديد ادراكه للأمور وتعاطيه معها، ويؤثر عامل المستوى الفكري في تحديد كيفية استيعاب الفرد للقضايا المطروحة وفهمه لمختلف جوانبها، كما تحدد القيم والمعتقدات نوعية رد الفعل عند الفرد صانع القرار تجاه أمور معينة من حيث تقبلها أو رفضها، ويؤثر الأسلوب السياسي أو أسلوب القيادة في كيفية التفاعل الخارجي للدولة، فالأسلوب ينتج عن تكوين الشخص وخبرته.[2]

2. محدد الأحزاب السياسية:

يعرف الحزب الساسي على أنه" اتحاد بين مجموعة من الأفراد ذات مصالح وأفكار واحدة، يِلفون هذا الحزب للدفاع عن مصالحهم وحمايتها، والمعيار الأساسي لتمييز الحزب عن غيره من الجماعات هو هدفه للوصول إلى السلطة" [3]، وتلعب الأحزاب دورا مهما في عملية صنع السياسة الخارجية وتنفيذها، فهي التي تختار صناع القرار عن طريق الترشيح والانتخاب، كما أنهم يتأثرون أساسا ببرنامج الحزب السياسي الذي تم اختيارهم عن طريقه.[4]

---

[1] - محمد سيد سليم، مرجع سابق، ص 140.
[2] - ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية.** بيروت: دار الكتاب العربي، 1985، ص 195.
[3]- محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص412.
[4]- أحمد النعيمي، مرجع سابق، ص309.

3- محدد جماعات المصالح:

يقصد بجماعات المصالح مجموعات من الأفراد تتألف مع بعضها لتحقيق مصلحة مشتركة، وتتفاعل هذه المجموعات مع صانع السياسة الخارجية في محاولة لترجمة مصالحها الذاتية إلى سياسات وقرارات رسمية، وتختلف جماعات المصالح عن الأحزاب السياسية في أنها لا تسعى للوصول إلى السلطة السياسية.[1]

وتؤثر جماعات الضغط في السياسة الخارجية للدول من خلال:

- المشاركة المباشرة في عملية صنع السياسة الخارجية من خلال مشاركتها في أجهزة صنع تلك السياسة.

- توجيه مصادر القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية في المجتمع للتأثير غير المباشر في السياسة الخارجية.

- تلعب جماعات الضغط دور الوساطة بين السلطة السياسية والمواطنين من خلال الاتصال مع صانعي السياسة الخارجية، وقد تلجا جماعات المصالح إلى أساليب أكثر قوة كتنظيم المظاهرات. [2]

غير أنه غالبا ما يوصف تأثير جماعات المصالح بأنه تأثير محدود للغاية على السياسة الخارجية، نظرا لعدم تمكنها من اعتلاء مناصب هامة داخل مراكز صنع القرار ما يدفعها إلى ضرورة اقناع القائمين على السلطة بصحة مواقفها وهذا ما يصعب تحقيقه خاصة على مستوى السياسات العليا المرتبطة بالسياسات الأمنية والعسكرية.[3]

---

[1]- محمد سيد سليم، مرجع سابق، ص195.
[2]- المرجع نفسه، ص ص 197، 199.
[3]- لويد جونسون، مرجع سابق، ص157.

4- الرأي العام:

يعتبر الرأي العام أحد الضوابط الأساسية التي يتاثر بها النظام السياسي في ميدان السياسة الخارجية، ويحدد ذلك طبقا لطبيعة قوة الرأي العام، وطبيعة النظام السياسي ونوعية القضايا المثارة، ويقصد بالرأي العام آراء الأفراد المتعلقة بقضايا عامة محددة في مجال السياسة. [1]

ويؤثر الرأي العام السياسة من خلال:

- التأثير في أجندة السياسة الخارجية حيث أن الرأي العام قد يدفع صانع القرار نحو الاهتمام بقضية معينة ومن ثم فإن الرأي العام يحدد بشكل معين أجندة السياسة الخارجية وذلك بترتيب أولويات القضايا لدى صانع القرار في السياسة الخارجية.

- التأثير في الأطر العامة للسياسة الخارجية أي يحدد الرأي العام الأطر الرئيسية للخيارات الممكنة، فإذا تخطى صانع السياسة الخارجية هذه الحدود أو الضوابط فإنه ربما يواجه بثورة الرأي العام عليه.

- التأثير في خيارات السياسة الخارجية أي أن الرأي العام يدفع صانع السياسة الخارجية إلى تبني سياسات بديلة، غير أن هذا النمط من التأثير نادر الحدوث. [2]

5- المحددات الثقافية:

تعتبر العوامل الثقافية من أهم العوامل الغير مادية المؤثرة في السياسة الخارجية، وهي تشمل نظام القيم والمعتقدات وطبيعة الولاءات القائمة وعددها والتي تحدد كلها درجة التجانس في المجتمع وتؤثر على السلوك الخارجي للدولة فمن الممكن أن تساهم في تعبئة الشعب وراء سياسة معينة كما يمكن أن تشكل ضوابط على سياسة أخرى.[3]

---

[1]- محمد سيد سليم، مرجع سابق، ص 241.
[2]- المرجع نفسه، ص ص 246، 247.
[3]- ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص194.

كما يؤثر توزيع القيم والاتجاهات الثقافية داخل المجتمع على السياسة الخارجية من خلال هوية الفاعلين وأهدافهم فصانعو القرار هم نتاج للمجتمعات التي يعيشون فيها والتي يشتركون فيها بصفة عامة في القيم والأهداف السائدة في تلك المجتمعات. [1]

وقد مثلت القيم الثقافية جوهر السلوكات الانسانية على مدى تاريخ السياسة الدولية وذلك لارتباطها بالموروث الاجتماعي للأفراد، فضلا عن ارتباطه ببنية الأنساق الفردية والاجتماعية، والثقافة هي بناء متعدد الأوجه إلى حد قد يجعل من الصعب وضع تعريف دقيق لها فهي تعبر عن الموروث الثقافي للمجتمع في جزء منها، كما أنه من المحتمل استحداث ثقافة سياسية ضمن مجتمع ما تتألف من المعتقدات والممارسات التي تصوغ حياته، وتجعل الناس مشبعين بوجهات نظر معينة حول الطريقة التي يتعين بها إدارة شؤون المجتمع فالثقافة تتجاوز الأيديولوجيا، كذلك تمتد الهوية الثقافية عبر كل من الأمة والدولة على السواء، وأوسع بنية للهوية الثقافية هي الحضارة، حيث تتمكن مجموعات من الشعوب من أن تتميز بمجموعة متلاحمة على نحو كاف من العناصر المميزة بحيث تمثل ميولا يتجاوز الحدود الوطنية. [2] فتأثير العامل الثقافي والحضاري قد يؤدي إلى توافق في أجندة السياسة الخارجية بين دولتين تنتميان إلى الحضارة نفسها نحو قضية معينة، كما أنه يمكن أن يؤدي إلى صراع بين دولتين تختلفان في الانتماء الهوياتي والحضاري.

وبالتالي فإن الادراك بقيمة المتغيرات الثقافية في حقل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية من المرشح له أن يتنامى ويتأكد مع مرور الوقت فالثقافة بإمكانها أن تصبح عامل تحليل وتفسير واستشراف أيضا، وذلك لما تمثله من قوة دافعة ومؤثرة في الشؤون الدولية إلى الحد الذي اعتبرت فيه المصدر الأول للانقسامات الانسانية، والمشكل الأساسي لطبيعة الحروب والصراعات في العالم.[3]

---

[1]- لويد جونسون، مرجع سابق، ص53.

[2]- جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط1 . الامارات: مركز الخليج للابحاث، 2004، 783.

[3]- ابراهيم بولمكاحل، **ت**أثير تحولات ومتغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوربي لفترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2008- 2009، ص20.

II.المحددات الخارجية للسياسة الخارجية

وهي تلك المحددات الناشئة من البيئة الخارجية للوحدة الدولية، حيث تنشأ نتيجة تفاعلها مع الوحدات الدولية الأخرى. حيث يرى **لويد جونسون** أنه بدون وجود محددات خارجية لا يمكن الحديث عن سياسة خارجية، فالدولة حين تصوغ سياستها الخارجية فإنها في معظم الأحيان تكون في حالة رد فعل على بعض الظروف الواقعة في بيئتها الخارجية، كما أنه وبدون ادراك المتغيرات الدولية عن طريق تحليل التفاعلات التي تدخل فيها الدول بعضها مع بعض لايمكن التوصل إلى معرفة أنماط التوجهات والتغيرات الرئيسية في السياسة الخارجية للدولة.[1] وتشمل المحددات الخارجية:

1- محدد النسق الدولي:

ويقصد بالنسق الدولي مجموعة من الوحدات الدولية المرتبطة نمطيا من خلال عملية التفاعل ويتضمن هذا عدة أبعاد منها الوحدات الدولية حيث أن ازدياد الوحدات الدولية وظهور أخرى جديدة (من غير الدول) مما يؤدي إلى تعقيد عملية السياسة الخارجية بالنسبة لكثير من الدول، وكذلك بعد البنيان الدولي والذي يقصد به نمط ترتيب الوحدات داخل النسق حيث يتخذ هذا الترتيب أحد الأشكال الرئيسية إما الأحادية القطبية والتي تتسم بتركيز القوة والهيمنة بيد طرف واحد أو الثنائية القطبية أو متعدد الأقطاب.[2]

2- محدد المسافة الدولية:

ويختص بتفسير السياسة الخارجية للدولة استنادا إلى المسافة النسبية بين الدولة محل التحليل والوحدات الأخرى المتعاملة معها، أي هي التشابه والتفاوت بين خصائص الوحدة الدولية ومختلف الوحدات، في الموقع الجغرافي والمقدرات النسبية والخصائص القومية.[3]

---

[1]- لويد جونسون، مرجع سابق، ص 279.
[2]- محمد سيد سليم، مرجع سابق، ص299.
[3]- المرجع نفسه، ص307.

فبالنسبة للموقع الجغرافي فإنه يأخذ تحليلين مختلفين:

الرأي الأول: التجاور الجغرافي يخلق عداوات حتمية بين الدول فكل دولة عدو محتمل لجيرانها وحليف محتمل لجيران جيرانها.

الرأي الثاني: يرى بأن فرص تسوية الصراعات, إضافة إلى أن تطور التكنولوجيا الاتصال والأسلحة قلل من التأثير وزن المسافة الجغرافية في تحليل السياسة الخارجية.

وفيما يخص تأثير المقدرات النسبية على عملية صنع السياسة الخارجية نجد ثلاث نظريات رئيسية:

1- مدرسة السلام من خلال التكافؤ "كوينسي رايت" والتي ترى أن التكافؤ في توزيع المقدرات العسكرية والاقتصادية بين دولتين يحقق الاستقرار النسبي في علاقاتهما ببعضهما.

2- نظرية تفوق القوة "لأورجانسكي" والتي ترى بأن عدم التكافؤ في توزيع المقدرات بين الدول يحقق الاستقرار في العلاقات بينهما.

3- نظرية "سوليفان" تتضمن تصورا ثالثا تؤكد من خلاله أن عدم التكافؤ الشديد في المقدرات بين دولتين يؤدي إلي إقلال الصراع أو احتمالات الصراع بينهما، أي أن العلاقة بين توزيع المقدرات والصراع تأخذ شكل منحنى وليس شكلا خطيا، لكن مسألة المقدرات النووية غيرت كثيرا من طبيعة العلاقة في الموضوع (المقدرة على الضربة الثانية).[1]

3- التفاعلات الدولية:

تتأثر السياسة الخارجية للدول أيضا للتفاعلات الدولية والتي تتضمن بدورها سلوك الدول الأخرى وهو ما يعبر عنه بالسلوكية الدولية في النسق الدولي، فالدولة تستقبل حوافز (سلوكيات) عديدة من

[1] - حداد محي الدين، مرجع سابق، ص54.

الوحدات الدولية الفاعلة في النسق الدولي، هذه الحوافز قد تكون ذات طابع صراعي أو تعاوني، وهي تضطر الدولة للتصرف بشكل معين يتناسب مع مفهومها لطبيعة هذا الحافز.[1]

4- الموقف الدولي:

ويقصد بالموقف الدولي الحافز المباشر الناشئ من البيئة الخارجية في فترة زمنية معينة والذي يتطلب من صانع السياسة الخارجية التصرف بشكل معين للتعامل معه. ويعتبر موقف الأزمنة الدولية هو أهم المواقف الدولية التي تؤثر على صنع السياسة الخارجية وتعرف الأزمنة الدولية بأنها موقف مفاجئ يتضمن تهديدا أساسيا لقيم الوحدة الدولية ووقتا محدود للتصرف وتؤثر الأزمة الدولية على عملية اتخاذ القرار في أنها تؤدي إلى زيادة سلطة صانع السياسة الخارجية كما أنها تزيد من الطابع العدائي للسياسة الخارجية.[2]

المحور الثامن: المقتربات النظرية المفسرة للسياسة الخارجية

تتميز النظرية في العلاقات الدولية بأهمية كبيرة، فهي فضلا عن كونها نموذج شكلي واسع النطاق يضم الفرضيات والافتراضات تعتبر كذلك نوعا من وسائل التبسيط التي تتيح لنا تحديد الحقائق ذات العلاقة والحقائق التي لا تمت للموضوع بصلة[3] فهناك علاقة لا يمكن تجاهلها بين العالم النظري المجرد والعالم الواقعي حيث تمارس السياسة فنحن بحاجة للنظريات حتى تضفي معنى على الكم الهائل من المعلومات التي تغمرنا يوميا، وحتى صانعي السياسة الذين يتعالون على النظريات يتوجب عليهم في واقع الأمر أن يعتمدوا على أفكار خاصة بهم حول الكيفية التى تسير بها الشؤون الدولية في حال ارادوا اتخاذ قرار إزاء وضع معين[4].

---

[1] - حبيبة زلاقي، تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية، رسالة لنيل شهادة الماجيستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2009-2010 ، ص 16.

[2]- محمد سيد سليم، مرجع سابق، ص ص 355، 365.

[3] - جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص40.

[4] - ستيفن وولت، العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة، ترجمة: عادل زقاق وزيدان زياني، نقلا عن موقع: http://www.boulemkahel.yolasite.com

وتختلف النظريات العلاقات الدولية عن نظريات السياسة الخارجية في أن الأولى تسعى لشرح الأحداث الدولية دون تفسير لدوافع الدول, بينما تختص نظرية السياسة الخارجية في البحث عن أسباب وأهداف سلوك الدولة لكنها في الوقت نفسه لا تستطيع تبرير نتائج هذا السلوك على التفاعلات الدولية إلا بالرجوع إلى نظرية العلاقات الدولية[1].

ويرى **كينيث والتز kenneth waltz** أن هناك اختلافا جوهريا بين نظريات السياسة الدولية والسياسة الخارجية، وبالتالي فإنه يرى بعدم وجود نقطة التقاء قد تجمع بينهما، فوظيفة نظرية العلاقات الدولية هي التحليل على مستوى النسق الدولي بينما تهتم نظرية السياسة الخارجية بسلوكات وقرارات الدول المنفردة، بينما يرى منظرون اخرون أنه ورغم الاختلاف في المتغير التابع لكلا النظريتين والذي يعنى بنوع الحقائق التي يتعامل معها المحلل، إلا أن ذلك لا ينفي حقيقة أن العلاقات الدولية هي مجال تنفيذ السياسات الخارجية, وأن مجموعة السياسات الخارجية للفواعل المختلفة هي التي تشكل العلاقات الدولية[2].

وعلى هذا الأساس نحاول تقديم بعض المقاربات في السياسة الخارجية على ضوء نظرية العلاقات الدولية هما المقترب الواقعي والمقترب البنائي وذلك لمحاولة فهم سلوك الدول الخارجي وفق هاذين المقتربين.

أولا: المقترب الواقعي في تفسير السياسة الخارجية

اقترن منظور الواقعية البنيوية بكتابات **كينيث والتز kenneth waltz** حيث قدم هذه النظرية إلى الحقل العلمي مؤكدا أنه من الخطأ أن تستغل نظريته لتوظف في السياسة الخارجية، لكن وبالرغم من تحذيرات والتز فإن عددا متزايدا من الواقعيين استغلوا فرضيات النظرية الواقعية في تفسير السياسة الخارجية أبرزهم **جيمس فيرون James Fearon** الذي رأى بأن المسائل الدولية التي تسعى النظرية

---

[1] - رابح زغوني، تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية: فحص للمقتربات النظرية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2007- 2008.ص 20.

[2] - نفس المرجع، نفس الصفحة.

البنيوية تفسيرها هي إما نتيجة لسياسات خارجية أو هي سياسات خارجية ويقول في هذا الإطار: " عندما نقول النظرية x فإننا نعني النظرية التي تشرح الوجود، والأحداث والتنوع ضمن x ، وإذا كان x يمثل سياسة خارجية لدولة ما، فإن السؤال يتحول ليصبح ما الذي يفسر وجود، حدوث أو تنوع في السياسة الخارجية"[1].

ويمكن تلخيص أهم مبادئ ومرتكزات الواقعية الجديدة في تفسيرها النسقي للسلوك الخارجي للدول من خلال النقاط التالية:

- الدولة كفاعل أساسي وحدوي وعقلاني فالدولة هي الفاعل الأساسي في السياسة الدولية بسبب امتلاكها لوسائل العنف المنظم خاصة وأن الدول تتجه إلى فهم بيئتها الدولية وليس الداخلية، أي كما قال هنري كيسنجر:" تبدأ السياسة الخارجية حينما تنتهي السياسة الداخلية".[2]
- الطبيعة الفوضوية للنسق الدولي، وتعرف الفوضوية بأنها تعبر عن حالة غياب الحكومة وبالمعنى الرسمي فإنها تشير إلى عدم وجود سلطة مركزية وبهذا المعنى فإنها بالتأكيد سمة من سمات النسق الدولي، وهي تعني ضمنيا غياب أية مؤسسات ذات السيادة[3]. أي أن الدول موزعة توزيعا فوضويا على النسق الدولي ولا وجود لسلطة عليا أعلى من سلطة الدولة، وفي ظل هذه الفوضى تظل الدول عاجزة على الثقة في الدول الأخرى ويبقى هدفها الرئيسي ليس زيادة القوة، بل الحفاظ على البقاء حيث يرى k. waltz أن الفوضى تؤدي إلى الاهتمام بحفظ البقاء وهذا الاهتمام يِدي إلى البحث عن المصلحة والقوة والهدوء[4].

---

[1] -Charles Todd Kent ,**Politically Rational Foreign Policy Decision Taking , A Dissertation Submitted to The Office of Graduation**, Studies of Texas A & M university in Partial Fulfilment of The Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy August 2005,p18.

[2] - ابراهيم بولمكاحل، مرجع سابق، ص 35.

[3]- غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث. الامارات: مركز الخليج للأبحاث، ب س، ص22.

[4] -James D.Fearon, Domestic Politics. Foreign Policy and Theories of International Relations, op.cit, p294.

- العوامل الداخلية ليست عاملا مهما في السياسة الدولية فالواقعيون الجدد يتمسكون بطرح صلب بخصوص السياسة الداخلية عن الخارجية ونفي أي علاقة بينهما، حيث يقول waltz: " نظرية العلاقات الدولية تفقد طبيعتها عندما تتدخل الخصائص القطرية للدول كأداة تفسيرية للسلوك الخارجي". أي أن السياسة الخارجية للفاعل تتحدد ضمن النسق الدولي [1].

فالواقعية الجديدة كمقترب للسياسة الخارجية تفترض أن الدول إذ تتفاعل في نسق فوضوي يضمر العداء والتهديد لمنتسبيه بسبب غياب فاعل يحتكر امتلاك الشرعية و استعمال العنف المادي فيه، مما يدفع جميع الدول إلى الاعتماد على ذاتها [2]– متغير الواقعية المستقل– وكفواعل موحدة فهي تصنع قراراتها في علبة سوداء، وبطريقة عقلانية تقيم من خلالها كل المعلومات المتيسرة حول الأحداث الدولية قبل اختيار البديل الملائم – متغير الواقعية الوسيط– ولما كان "الصراع على القوة " ميزة متلازمة لتفاعلات الدول ضمن النسق، فإن الواقعية تعامل القوة كوسيلة ضرورية لوصول الفاعل لدف تحقيق أمنه و بقائه –متغير الواقعية التابع– [3] ولا يتمثل الاهتمام الأول للدول في تعظيم القوة ولكن في المحافظة على المكانة النسبية في النسق، والتي تمكنها من تحقيق مصالحها.[4]

وقد ظهر اتجاه حديث في الفكر الواقعي سمي "بالواقعية النيوكلاسيكية "والتي تنقسم إلى ما يعرف بالواقعية الدفاعية و الواقعية الهجومية:

1– الواقعية الدفاعية :

تفترض الواقعية الدفاعية أن الدول تسعى فقط للحفاظ على وجودها وامتلاك الوسائل الكفيلة للدفاع عن نفسها دون تهديد الاخرين وهي بذلك تقلص من اثار الطابع الفوضوي للنسق الدولي [5]. وهذا الأخير وفقا

---

[1]- ابراهيم بولمكاحل، مرجع سابق، ص 36.

1_ David B.Huxsoll, **Regimes, Institutions and Foriegn Policy Change,** A Dissertation Submitted to the Graduate Faculty of the Louisiana State University in partial fulfillement of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, May, 2003, p.06.

[3]- رابح زغوني، مرجع سابق، ص21.

[4] - جهاد عودة، النظام الدولي نظريات وإشكاليات، نقلا عن موقع: http://www.gehadauda.com/?p=423

[5] - ستيفن وولت، مرجع سابق.

للواقعية الدفاعية يدفع الدول نحو نهج سياسة خارجية تقوم على الحد الأدنى، أي أن تكون لها مصالح خارجية محدودة ومفيدة، وتتوسع فقط لأجل تحقيق الأمن، وأي شيء أكثر من سياسة خارجية معتدلة كهذه غير ضروري بل قد تكون له نتائج مضادة [1].

كذلك يرى الواقعيون الدفاعيون أن التنافس يحمل مخاطر كبيرة للدولة، لأن الدول ليست واثقة من نتائج الحرب أو سباق التسلح، وخسارة مثل هذا التنافس قد يعرض أمن الدولة للخطر، وهم يرون أن فوضوية النسق الدولي أقل خطورة وبإمكان مختلف الدول ضمان أمنها إذا أدركت هذه الحقيقة [2].

2. الواقعية الهجومية:

ظهر هذا الاتجاه كرد فعل على الواقعية الدفاعية ومن أهم رواده جون ميرشايمر John Mearsheimer أن الوسيلة الأفضل للبقاء في هذا النسق الفوضوي هي أن تكون الدولة من القوى العظمى وذلك بتعزيزها" لقوتها النسبية" وأن تكون المهيمنة على باقي الوحدات في هذا النظام ، حيث يرى أن الدول لا تشكل سياستها الخارجية بناءا على أسوأ السيناريوهات، بل تأخذ في الاعتبار احتمال التهديد لأمنها خلافا لإمكانيته عند الدفاعيين، حيث يضيف J. Mearsheimer أنه لايمكن أن تكون متأكدا من نوايا دولة أخرى سواء في الوقت الحالي أو في المستقبل. أي أن كل دولة في النسق الدولي تخاف من الدول الأخرى لكن مستوى الخوف يختلف من دولة إلى أخرى، كذلك يرى أن كل دولة في النسق تمتلك قدرة عسكرية هجومية لكنها تختلف باختلاف قدرة الدولة فقد تكون ضعيفة أو قوية[3].

ويعتقد J.Mearsheimer أن الدول العظمى تحاول الهيمنة في منطقتها، وتحرص في الوقت نفسه على أن لا تسيطر أي قوة عظمى منافسة على منطقة أخرى، وأن الهدف الأساسي لكل قوة عظمى هو زيادة حصتها من النفوذ العالمي إلى أقصى حد، والسيطرة في النهاية على النسق. ويعتقد كذلك أن لكل

---

[1] - رابح زغوني، مرجع سابق، ص33.

[6]- Giden Rose, Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy ,World Politics, Vol 51,1998,p p146-149.

[3]- جون ميرشايمر، محاضرة الواقعية الجديدة والنهوض الصيني، ترجمة: حمزة بن عبد الرحمن، في موقع :
http://www.politics-ar.com/ar

قوة عظمى نوع من الطاقات العسكرية العدوانية أي أنها قادرة على إلحاق الأذى بعضها البعض، وأن أفضل طريقة للإستمرار في نظام كهذا هي أن تكون قوية قدر المستطاع نسبة إلى الدول المنافسة المحتملة وكلما كانت الدولة أقوى تضاءلت احتمالات تعرضها لهجوم دولة أخرى [1].

ويرى J. Mearsheimer كذلك أن أفضل طريقة لبقاء الدولة في نسق فوضوي هي أن تستغل فرص الدول الأخرى، وأن تكسب مزيدا من القوة لحسابها ، لأن أفضل طريقة للدفاع هي الهجوم [2].

ثانيا: المقترب الليبرالي في تفسير السياسة الخارجية

يُعدّ المقترب الليبرالي من أقدم المقتربات النظرية في حقل العلاقات الدولية، وقد ارتبط ظهوره تاريخيًا بمحاولات تفسير السلوك الخارجي للدول انطلاقًا من العوامل الداخلية، وطبيعة النظام السياسي، ودور المؤسسات، والقيم الليبرالية في الحد من الصراع وتعزيز التعاون الدولي. وعلى عكس الواقعية التي تركز على النسق الدولي، والبنائية التي تركز على الهوية والمعايير، ينطلق المقترب الليبرالي من فرضية مركزية مفادها أن **السياسة الخارجية هي امتداد مباشر للسياسة الداخلية**، وأن تفضيلات الدولة تتشكل أساسًا داخل المجتمع وليس في البيئة الدولية فقط.

وقد تطور الفكر الليبرالي عبر مراحل متعددة، ما أدى إلى بروز **أنواع مختلفة من الليبرالية**، لكل منها منطلقاتها التفسيرية الخاصة في تحليل السياسة الخارجية.

أولًا: المرتكزات العامة للمقترب الليبرالي في تفسير السياسة الخارجية

يمكن تلخيص أهم المبادئ التي يقوم عليها المقترب الليبرالي في النقاط التالية:

---

[1] - جون ميرشايمر، صدام الجبابرة : من الأفضل أن تكون وحشا على أن تكون حملا وديعا، ترجمة: عادل زقاغ، نقلا عن موقع: http://www.bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_9836.html

[2]- John J. Mearsheimer**, the Trgedy of Great Power Politics.** New York: Norton, 2001, p36**.**

1. الأفراد والجماعات الخاصة هم الفواعل الأساسية في العلاقات الدولية، حيث أن حاجات الأفراد والجماعات الاجتماعية هي الأسباب محركة للمصالح التي يرتكز سلوك الدولة[1]،

2. الدولة (أو أي مؤسسة سياسية أخرى) تمثل جزءا من جمعة من المجتمع الداخلي، بحيث أن خيارات الدولة تشكل الأهداف المؤكد عليها التي يلتزم الممثلون الرسميون للدولة باتباعها من خلال السياسة الخارجية، وفي المفهوم اللبرالي للسياسة الداخلية، فإن الدولة ليست فاعل بل مؤسسة خاضعة للرقابة والبناء من قبل الفواعل الاجتماعية المختلفة.

3. سلوك الدولة في النظام الدولة هو نزاع أو مباشرة تعاون أو اتخاذ أي عمل في السياسة الخارجية، حيث تتحدد طبيعة هذه السياسة للدولة وفق إدراك خياراتها في ضل العوائق المفروضة من قبل خيارات الدول الأخرى.[2]

لقد تنوعت اسهامات الفكر الليبرالي في العلاقات الدولية، وتعددت التقسيمات بحيث يقسمها البعض إلى الليبرالية الأممية والمثالية والليبرالية المؤسسية، بينما يفضل آخرون تقسيمها إلى الليبرالية التجارية التي تربط بين التجارة الحرة والسلام. والليبرالية الجمهورية التي تربط بين الفعاليات العابرة للقومية والتكامل الدولي، ويقسمها آخرون إلى الليبرالية السلامية ل شومبيتر، والليبرالية الامبريالية لميكيافيللي، والليبرالية الأممية لكانط. [3]

---

[1]-Andrew Moravscik, Liberal International Relations Theory, A Scientific Assessement, in Colin Elman& Miriam Fendius Elman, Progress in international relations theory, Appraising the field, Cambridge: MIT Press, 2003. p161, p161.

[2] - Ibid، p165

[3] – محمد أنور فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية في ضوء النظريات المعاصرة.** السليمانية": مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007، ص 269.

حيث تتثلت أشكال الليبرالية ونماذجها في ثلاث نظريات وهي: [1]

1- الليبرالية المثالية وهي ترى أن تنوع والهويات والقيم داخل الدولة هو المسؤول عن سلوكها الصراعي أو التعاوني.

2- الليبرالية التجارية، ترى هذه النظرية على أن حرية التجارة تقوي الروابط بين الدول وتقلل من النزاعات والحروب.

3- الليبرالية الجمهورية، ترى بان نوعية النظام السياسي ومصالح وقيم وهويات الأفراد والجماعات المحلية هي المحرك أو المقيد لسلوك الدولة وادائها الخارجي.

وانطلاقًا من هذه المرتكزات، تفسر الليبرالية السياسة الخارجية على أنها **محصلة تفاعل المصالح المجتمعية الداخلية التي يتم تجميعها عبر المؤسسات السياسية الرسمية.**

ثانيا: الليبرالية كمقترب تفسيري لصنع السياسة الخارجية

يفترض المقترب الليبرالي أن الدولة لا تمتلك مصلحة وطنية واحدة ثابتة، بل إن هذه المصلحة هي **نتاج عملية تجميع preferences aggregation** داخلية، تمر عبر المؤسسات السياسية. فصناع القرار لا يتحركون فقط استجابة لضغوط النسق الدولي، بل نتيجة توازنات داخلية بين قوى اجتماعية مختلفة.

وعليه، فإن السياسة الخارجية وفق الليبرالية:

- ليست نتاج بنية فوضوية فقط، بل نتيجة خيارات داخلية.
- تتأثر بتغير الحكومات، والتحالفات الحزبية، والتحولات الاقتصادية.

[1] – أحمد محمد أبو زيد، "كيف تتحرك الدول الصغرى: نحو نظرية عامة"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 44، 2012، ص 31، 32.

- تميل إلى استخدام أدوات غير عسكرية لتحقيق الأهداف الخارجية.

من خلال ما سبق، يتضح أن:

- الواقعية تفسر السياسة الخارجية انطلاقًا من **النسق الدولي وتوازن القوة.**
- البنائية تفسرها انطلاقًا من **الهوية والمعايير الاجتماعية.**
- بينما ترى الليبرالية أن السياسة الخارجية هي **انعكاس مباشر للبنية الداخلية للدولة، ولمصالح المجتمع، وطبيعة النظام السياسي، ودرجة اندماجه في الاقتصاد والمؤسسات الدولية.**

ثالثا: المقترب البنائي في تفسير السياسة الخارجي

تعد النظرية البنائية أحد أبرز المقتربات التى أخذت حيزا كبيرا خاصة بعد نهاية الحرب الباردة, وأصبحت أكثر تأثيرا في حقل العلاقات الدولية, كما تميزت باهتمام كبيرا من قبل الباحثين والمحللين وذلك لأنها استطاعت أن تبحث في مسائل جديدة في العلاقات الدولية عجزت النظريات التقليدية عن ادراكها وذلك لعدم قدرتها على التنبؤ بنهاية الحرب الباردة.[1]

ولقد ارتبط التصور البنائي بإسهامات ألكسندر وندت Alexander Wendt الذي عبرت كتاباته عن مضامين النظرية الدولية حيث أورد في مقاله " الفوضى هي نتاج ما تصنعه الدول" الفرضيات التالية:

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- تذاتانية البنى الأساسية للنظام القائم على الدول.
- تتشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النسق[2].

---

[1] - Stephen .M. walt, International Relations: One World Many Theories, Foreign Policy, Washington,The Carnegie Endowment for International Peace ,Spring, N=110,1998,p41.

[2] - خالد معمري، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني بعد 11 سبتمبر**، رسالة لنيل شهادة الماجيستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2007- 2008. ص 115.

والبنائية كنظرية اجتماعية ترفض منطلق النظريات العقلانية من أن البنية المادية التى يتفاعل ضمنها الفاعل هي المسؤولة عن تحديد خيارات سياسته الخارجية, وبأنها من يزوده بمصالح ثابتة محددا سلفا, وبدلا من ذلك تؤكد أن البنية المعيارية والتى تبنى اجتماعيا من خلال التأويلات والإدراكات المشتركة للعالم وذلك نتيجة للاتصال الاجتماعي الذي يسمح بتقاسم بعض المعتقدات والقيم والذي يبلوره الواقع ذو الطبيعة التذاتانية حيث لا وجود لشيء معطى أو حتميا بل الادراك أو الفهم الجماعي فالمعايير تمنح الأشياء المادية معنى يساعد على تكوين الواقع. والمعايير هي التى تشكل هويات الفاعل, أفضلياته ومصالحه – متغير البنائية المستقل – حيث أن الفاعل يتخذ قراراته وفق " منطق الملائمة" فهو لا يختار بديلا ما حتى يقيم نتائجه بما يلائم دوره الاجتماعي أو هويته – متغير البنائية الوسيط– فالبنائية تصنف أهداف السياسة الخارجية للفاعل بأنها – أساسا– معياريا يسعى من خلالها الفاعل إلى الحفاظ على دوره الاجتماعي, أي سياسة الثبات على الهوية– متغير البنائية التابع– [1]

وقد ركزت البنائية على متغير الهوية الذي أهملته الذي أهملته جميع النظريات التفسيرية السابقة، والاهتمام البنائي بمتغير الهوية هو نوع من التفكيك لكرة البلياردالواقعية billiard ball لمعرفة ما يوجد بداخلها، لأنه من المهم جدا كما ترى البنائية فهم التفاعلات الاجتماعية الداخلية للدول لاستيعاب المخرجات السياسية لها حتى لا يتم حصرها في مخرجات البيئة الدولية الفوضوية للنظام الدولي والتي هي نتاج ما تصنعه الدول كما يرى Wendt، أي هي ليست وضعا مسلما به لأنها نتيجة وليست سببا.[2]

وترى البنائية العلاقة بين النسق ووحداته علاقة اعتماد متبادل بينهما والتي تسميها بعلاقة "التكوين المتبادل" بين البنية والفاعل، وتبرز هذه العلاقة كأهم خاصية مميزة ومعرفة بأجندة البحث البنائية التي لا تقر بالتمييز تحليليا بين المتغيرات النسقية والمتغيرات الداخلية وفحص تأثيرهما بشكل منفصل. حيث المتغيرات النسقية تهتم بتأثير المعايير المشتركة للمجتمع الدولي أو أحد مكوناته على توجهات السياسة

---

[1]- رابح زغوني، مرجع سابق، ص 49.
[2]- خالد معمري، مرجع سابق، ص 119.

الخارجية للدولة، ورغم أن بعض الدول قد تبدي عدم الاهتمام بمثل هذه المعايير لكنها تبقى منشغلة بها أو على الأقل التصريح بدعمها. بينما المتغيرات المجتمعية تهتم بالمعايير المشتركة ضمن المجتمع الداخلي أي " الهوية الوطنية" التي تشمل الرؤى حول ما تمثله الدولة لمجتمعها والأدوار التي يفترض أن تضطلع بها من خلال سياستها الخارجية، والكيفية التي تشكل بها هذه الهوية مصالح وخيارات الدولة.[1]

وتولي البنائية أهمية كبيرة لتقنية تحليل الخطاب في تحليل الهويات، وذلك من خلال الاعتماد على تحليل مضمون خطابات الزعماء للجماهير، فهي ترى أن الخطاب مهم في حد ذاته حيث يفيد في تحديد معالم الهويات وتمييزها عن بعضها فهي ترى الخطاب مهم في حد ذاته وتحليله يعطيه معنى وذلك عن طريق القراءة المتأنية للكلمات والنظر في الحجج المقدمة في الخطاب، وكذلك تشير البنائية إلى الخطاب السائد في المجتمع والذي يعير عن مجموعة القيم والمعتقدات المشكلة لهوية جماعة معينة من الأفراد.[2]

وتعتمد البنائية في تحليلها للخطابات على الوظائف التالية [3]:

1- يجب تحديد ووصف مجال السياسة الخارجية محل الدراسة, لأن الدولة تتفاعل مع عديد الدول وتشارك في أكثر من مؤسسة دولية, وبالتالي قد تكون لها عدة هويات.

2- اختيار الشواهد التي توضح محتوى هوية الدولة في سياق معين, وهذا المحتوى غالبا ما يظهر في خطابات النخب, النقاشات بين الحكومة والمعارضة, ممثلي الدولة في الداخل والخارج ومعطيات الرأى العام ...الخ.

3- اهتمام خاص بأنواع الخطابات السياسية التي تتضمن محتوى هوية الدولة, ويعتمد ذلك أساسا على الاختيار الصائب والتفسير الدقيق لهذه الخطابات, والتي تتراوح بين الخطابات الرسمية والمؤتمرات الصحفية, ومواقف السياسة الخارجية. وأنواع النصوص والخطابات الأكثر ملائمة للتحليل البنائي تختلف

---

[1] - رابح زغوني، مرجع سابق، ص 52.

[2] - توفيق حكيمي، تحليل الخطاب السياسي وإشكالات الهوية المعرفية، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، المجلد 6، العدد 2، 2022، ص 662-664.

[3] - رابح زغوني، مرجع سابق، ص 62.

باختلاف الأنظمة السياسية, ففي الأنظمة الديمقراطية تظهر النقاشات البرلمانية بشكل أفضل محتوى هوية الدولة, في حين في الأنظمة التسلطية تعبر خطابات الأطراف المهيمنة على هوية الدولة بشكل لا يعكس حقيقة الهوية الوطنية.

4- الاهتمام بكيفية ادراك صناع القرار لدولهم ضمن البيئة الدولية, ففي خطاباتهم تحد من تعقيد السياسة العالمية, فهي تبرز على الأعداء والمنافسين والأصدقاء وتحدد طبيعة العلاقة مع مختلف الفواعل.

من خلال ما تطرقنا له في المحور السابق نصل إلى أن السياسة الخارجية ظاهرة معقدة يستوجب فهمها الإلمام بكل المتغيرات المؤثرة في صنعها, ودراسة كل متغير ومدى تأثيره فيها على حدة, وذلك على المستوى البيئة الداخلية للدولة, ومستوى البيئة الخارجية كذلك حيث يتم فهم التفاعلات الحاصلة بين وحداتها ومدى تأثير هذه التفاعلات على أهداف الدول, كما يستوجب أيضا فهم المقتربات النظرية المفسرة لها, والتي تختلف في تفسيرها للسلوك الخارجي حيث تراه الواقعية يتعلق بالبيئة الخارجية وتفاعلات النسق الدولي, بينما تراه البنائية يتعلق بالبيئة الداخلية للدولة بالرغم من عدم إهمالها للبيئة الخارجية.

المحور التاسع: التحولات المعاصرة في تحليل السياسة الخارجية

شهد حقل تحليل السياسة الخارجية خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة، فرضتها التغيرات البنيوية في النظام الدولي، وصعود فواعل جديدة، وتطور أدوات القوة والتأثير، إضافة إلى الثورة الرقمية وتسارع تدفق المعلومات. ولم يعد من الممكن الاكتفاء بالمقاربات الكلاسيكية التي تركز على الدولة كوحدة تحليل وحيدة، بل أصبح من الضروري تبني مقاربات متعددة المستويات تأخذ بعين الاعتبار التفاعلات المركبة بين الداخل والخارج[1]. فيما يلي أبرز التحولات المعاصرة في تحليل السياسة الخارجية:

[1] - محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 39.

أولا: التحول في بنية النظام الدولي

شهد النظام الدولي خلال العقود الأخيرة تحولات بنيوية عميقة أثرت بشكل مباشر في طبيعة التفاعلات الدولية وسلوك الدول في مجال السياسة الخارجية. فقد أدت هذه التحولات إلى إعادة تشكيل موازين القوة العالمية وفرض بيئة دولية أكثر تعقيدا مما انعكس على أساليب تحليل السياسة الخارجية وتفسير قراراتها. هذه التحولات تمثلت في:

1- التحول من الأحادية القطبية إلى التعددية المعقدة

بعد نهاية الحرب الباردة، ساد تصور بأن النظام الدولي أصبح أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة لكن صعود قوى دولية جديدة، وعلى رأسها الصين وعودة روسيا إلى الساحة الدولية، أدى إلى تحول تدريجي نحو تعددية قطبية ناشئة.

هذا التحول فرض على الدول إعادة صياغة أولوياتها الخارجية وفق منطق "المنافسة بين القوى الكبرى"، مما جعل تحليل السياسة الخارجية أكثر ارتباطًا بديناميات التوازن الدولي وتوزيع القوة[1].

2- تزايد عدم اليقين في البيئة الدولية

أصبح النظام الدولي يتسم بارتفاع درجة السيولة* وعدم الاستقرار، سواء بسبب الأزمات الاقتصادية العالمية، أو الحروب الإقليمية، أو الجوائح، أو التغير المناخي. هذا الواقع عزز أهمية تحليل إدارة المخاطر وصنع القرار في ظل عدم اليقين، بدل افتراض الرشد الكامل لصانع القرار كما في النماذج الكلاسيكية.

---

[1] - علاء فاهم كامل، السياسة الخارجية: المنطلقات الفكرية والتطبيقات العملية، مجلة بحوث الشرق الأوسط، 2021، ص 98.

* نقصد بالسيولة أن العلاقات الدولية أصبحت أقل استقرارًا وأكثر قابلية للتغير السريع، بحيث لم تعد التحالفات والاصطفافات الدولية ثابتة كما كانت في الفترات السابقة.

ثانيا: صعود الفواعل من غير الدول

من بين التغيرات المؤثرة هو ظهور فواعل من غير الدول، فالدولة لم تعد الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، بل برزت فواعل أخرى مؤثرة مثل الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية ومراكز الفكر والشبكات العابرة للحدود. وقد أصبح لهذه الفواعل دور متزايد في التأثير على أجندة السياسة الخارجية وصياغة القرارات الدولية.

هذا التحول فرض على صانع السياسة الخارجية مراعاة تأثير تلك الفواعل في صياغة قراراته، خاصة في القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، البيئة، الأمن السيبراني، والطاقة.

الأمر الذي أدى إلى توسيع مفهوم السياسة الخارجية ليشمل أنماطًا جديدة من التفاعل تتجاوز القنوات الدبلوماسية التقليدية، كما يشير عدد من الدراسات الحديثة إلى أن مراكز البحث الاستراتيجية (Think Tanks) أصبحت تلعب دورًا متزايدًا في توجيه النقاشات السياسية وصياغة الرؤى الاستراتيجية في السياسة الخارجية للدول.[1]

ثالثا: الثورة الرقمية والدبلوماسية الإلكترونية

1- الدبلوماسية الرقمية

لقد أدت الثورة الرقمية وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي إلى ظهور نمط جديد من الممارسة الدبلوماسية يعرف بالدبلوماسية الرقمية، حيث تستخدم الدول المنصات الرقمية للتواصل مع الجمهور الدولي وإيصال رسائلها السياسية بصورة مباشرة وسريعة، وهو ما أحدث تحولًا جذريًا في ممارسة السياسة الخارجية، حيث أصبح القادة يتواصلون مباشرة مع الرأي العام الدولي دون وساطة دبلوماسية تقليدية.

[1] - Sana Hashmi & Alan Yang, "Soft Power Strategies and Think Tank Diplomacy," IntechOpen, 2025. In: https://www.intechopen.com/chapters/1212554?.com

لقد أصبحت الدبلوماسية الرقمية أحد الأدوات المهمة في السياسة الخارجية الحديثة، حيث تساعد على إدارة الأزمات الدولية وتعزيز صورة الدولة في الخارج والتأثير في الرأي العام الدولي.[1]

وقد برز هذا النمط بشكل واضح خلال فترة حكم **دونالد ترامب** ، حيث استُخدمت المنصات الرقمية كأداة لإعلان مواقف سياسية مؤثرة على العلاقات الدولية.

2-تأثير التكنولوجيا في صنع السياسة الخارجية

أصبحت التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة من العناصر المؤثرة في عملية صنع السياسة الخارجية، حيث تستخدم الدول هذه الأدوات لتحليل المعلومات وتوجيه استراتيجياتها الدبلوماسية في البيئة الدولية المعاصرة.[2] كما أن سرعة تدفق المعلومات جعلت القرارات الخارجية تُتخذ تحت ضغط إعلامي مباشر وفوري، وهو ما قلّص الزمن المتاح للتفكير الاستراتيجي، ورفع من احتمالية اتخاذ قرارات متسرعة، كما أدى الفضاء السيبراني إلى بروز أبعاد جديدة في السياسة الخارجية، مثل الحروب السيبرانية، الأمن المعلوماتي، التأثير عبر الحملات الرقمية.

رابعا: تحوّل مفهوم القوة في السياسة الخارجية

لم يعد مفهوم القوة في العلاقات الدولية مقتصرًا على القوة العسكرية التقليدية، بل أصبح يشمل أشكالًا متعددة من التأثير مثل القوة الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية. وقد أدى ذلك إلى بروز مفاهيم جديدة مثل القوة الناعمة التي تعتمد على الجاذبية الثقافية والقيم السياسية، إضافة إلى مفهوم القوة الذكية الذي يقوم على المزج بين أدوات القوة الصلبة والناعمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للدول. وهو ما جعل تحليل أدوات السياسة الخارجية أكثر تنوعًا، وأبعده عن التركيز الحصري على البعد العسكري.

---

[1] - محمد عبد الله التير، علي أحمد شنيب، "الدبلوماسية الرقمية في السياسة الخارجية"، **المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، 2025، ص 294.

[2] - بوكلي حسن ماهر، انعكاس الذكاء الاصطناعي على مستقبل العلاقات الدولية، **السياسة العالمية**، مجلد 09، العدد 01، 2025، ص 500.

خامسا: تزايد الترابط بين السياسة الداخلية والخارجية

في ظل العولمة، لم يعد بالإمكان الفصل الصارم بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية. فالأزمات الاقتصادية، والهجرة، والرأي العام، وصعود الحركات الشعبوية، كلها عوامل داخلية تؤثر مباشرة في سلوك الدولة الخارجي، الأمر الذي أدى إلى تسييس قضايا السياسة الخارجية داخليًا، خضوع القرارات الخارجية لحسابات انتخابية، وتزايد دور الرأي العام والإعلام في توجيه الأجندة الخارجية، وهو ما أبرز قوة المقتربات الليبرالية والبنائية التي تؤكد دور العوامل الداخلية والهويات في تفسير السلوك الخارجي.

سادسا: عولمة القضايا الأمنية

شهد مفهوم الأمن في الدراسات الدولية المعاصرة توسعًا كبيرًا، حيث لم يعد مقتصرًا على الأمن العسكري، بل أصبح يشمل قضايا مثل الأمن الصحي والأمن البيئي والأمن السيبراني. وقد أبرزت الأزمات العالمية الحديثة مثل جائحة كوفيد-19 أهمية التعاون الدولي في مواجهة التهديدات العابرة للحدود.

سابعا: عودة الجغرافيا السياسية(Geopolitics)

بعد مرحلة من الحديث عن "نهاية التاريخ"، عادت الاعتبارات الجيوسياسية بقوة، خاصة في مناطق مثل أوروبا الشرقية، بحر الصين الجنوبي، الشرق الأوسط، ومنطقة الساحل الإفريقي، لتصبح السياسة الخارجية اليوم تفهم من خلال مفاهيم النفوذ، والمجالات الحيوية، والممرات الاستراتيجية، والتحكم في الموارد[1].

مما سبق يتضح أن تحليل السياسة الخارجية في السياق المعاصر أصبح أكثر تعقيدًا من أي وقت مضى، وذلك نتيجة تشابك المستويات التحليلية، وتعدد الفواعل، وتغير طبيعة التهديدات، وتحول

[1] - راقدي عبد الله، الجيوبولتيكا والعولمة: في الحديث عن نهاية الجغرافيا، **دفاتر السياسة والقانون**، مجلد 09، العدد 17، 2017، ص 216.

أدوات القوة. فلم يعد بالإمكان تفسير السلوك الخارجي للدول انطلاقًا من متغير واحد، بل يتطلب الأمر مقاربة متعددة الأبعاد تأخذ بعين الاعتبار التفاعل الديناميكي بين البنية الدولية، والعوامل الداخلية، والتحولات التكنولوجية، وكذلك الهويات الثقافية. وهو ما يتطلب الانفتاح على مقاربات جديدة تسمح بفهم أعمق للواقع الدولي المتغير، واستشراف اتجاهاته المستقبلية.

المحور العاشر: محددات وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية

تعتبر السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية من أكثر السياسات تأثيرًا في النظام الدولي المعاصر، فنظراً للمكانة التي تحتلها الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتحديدًا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي سنة 1991. غير أن هذه السياسة لا تصاغ بشكل عشوائي، بل تخضع لجملة من المحددات البنيوية والمؤسساتية والأيديولوجية التي تؤثر في توجهاتها واستراتيجياتها.

أولا: محددات السياسة الخارجية الأمريكية

1- المحدد الجغرافي

يُعتبر العامل الجغرافي من أهم المحددات التقليدية في تفسير سلوك الدول الخارجي. فالولايات المتحدة تتمتع بموقع جغرافي فريد؛ إذ يحدّها من الشرق المحيط الأطلسي ومن الغرب المحيط الهادئ، ومن الشمال كندا ومن الجنوب المكسيك، وهي دول لا تشكل تهديدًا استراتيجيًا مباشرًا لها. هذا الوضع مكّنها تاريخيًا من تجنب الغزو الخارجي المباشر، وساهم في بناء سياسة خارجية تميل إلى الانخراط الانتقائي بدل الدفاع الوجودي المستمر[1].

[1] - الولايات المتحدة.. دولة ولدت من حرب أهلية وقوتها حربان عالميتان، الجزيرة نت، نقلا عن موقع: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/2/18/

وقد أشار الجغرافي السياسي Nicholas Spykmanإلى أهمية الموقع في تحديد القوة العالمية، معتبراً أن السيطرة على مناطق "Rimland" ضرورية للهيمنة الدولية.[1] وقد تبنت الولايات المتحدة لاحقًا هذه الرؤية في استراتيجياتها لاحتواء الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة، خاصة في أوروبا الغربية وشرق آسيا. كما سمح لها عمقها الجغرافي بتطوير عقيدة التدخل الخارجي دون خشية من تهديد مباشر لأراضيها، وهو ما يفسر انخراطها العسكري في مناطق بعيدة مثل الشرق الأوسط وآسيا.

2- المحدد الاقتصادي

يشكل الاقتصاد الأمريكي أحد الأعمدة الرئيسية لسياستها الخارجية. فالولايات المتحدة تُعد أكبر اقتصاد في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، مما يمنحها أدوات تأثير هائلة مثل العقوبات الاقتصادية ، المساعدات الخارجية ، واتفاقيات التجارة الحرة.

تؤكد الأدبيات الواقعية الجديدة أن القوة الاقتصادية تُترجم إلى نفوذ سياسي وعسكري[2]. لذلك، نجد أن السياسة الخارجية الأمريكية غالبًا ما ترتبط بحماية مصالحها الاقتصادية في الخارج، سواء من خلال ضمان أمن الطاقة في الخليج العربي، أو حماية طرق التجارة الدولية، أو مواجهة المنافسة الاقتصادية الصينية. وقد تجلى هذا البعد بوضوح في استراتيجية "America First" التي تبناها الرئيس Donald Trump، حيث أعاد التفاوض حول عدة اتفاقيات تجارية وفرض تعريفات جمركية على الصين[3]

[1] - Nicholas Spykman, America's Strategy in World Politics (New York: Harcourt, 1942), pp. 41–43.
[2] - Kenneth Waltz, Theory of International Politics (New York: McGraw-Hill, 1979), pp. 131–136.
[3] - غنى الخطيب، ما يهمك معرفته عن إستراتيجية ترامب الجديدة للأمن القومي، الجزيرة نت، نقلا عن موقع:
https://www.aljazeera.net/news/2025/12/6

3- المحدد الأيديولوجي والقيمي

قامت الولايات المتحدة منذ تأسيسها على منظومة فكرية ليبرالية تؤمن بالديمقراطية وحقوق الإنسان واقتصاد السوق الحر. ويظهر هذا البعد في خطاب رؤسائها المتعاقبين، خاصة في عهد Woodrow Wilson الذي طرح مبادئه الأربعة عشر بعد الحرب العالمية الأولى، داعيًا إلى حق الشعوب في تقرير المصير[1]. هذا المحدد جعل السياسة الخارجية الأمريكية تحمل طابعا رساليا، حيث تقدم نفسها كمدافع عن الحرية والديمقراطية. غير أن هذا البعد غالبًا ما يتداخل مع المصالح الاستراتيجية، مما يخلق جدلاً حول مدى صدقية الخطاب القيمي مقارنة بالممارسة الواقعية، كما حدث في التدخل الأمريكي في العراق سنة 2003.

4- المحدد المؤسسي

تخضع السياسة الخارجية الأمريكية لبنية دستورية معقدة تقوم على مبدأ الفصل بين السلطات فالرئيس يعد الفاعل الأساسي في إدارة العلاقات الخارجية بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة، غير أن الكونغرس يمتلك صلاحيات مهمة مثل إعلان الحرب والمصادقة على المعاهدات وتمويل العمليات العسكرية.

إن البيئة السياسية الداخلية في الولايات المتحدة تشمل التوازن بين السلطات (الرئيس، الكونغرس، القضاء)، وكذلك الرأي العام، والصحافة، والأحزاب السياسية، وكلها تشكل أساسًا يُبنى عليه صنع القرار الخارجي. هذه البيئة تؤثر في قرارات السياسة الخارجية من خلال الضغط الشعبي والانتخابات والحساسيات الحزبية، بحيث يتخذ صناع القرار قرارات تخدم أولويات الناخبين وتوازن القوى بين المؤسسات. كما تختلف خيارات الولايات المتحدة في القضايا الخارجية بصورة واضحة عندما تكون

[1] - John J. Tierney Jr. The Top Ten Decisions in U.S. Foreign Policy, The Institute of World Politics, available at: https://www.iwp.edu/articles/2023/02/08/the-top-ten-decisions-in-u-s-foreign-policy/

السلطة في يد الحزب الديمقراطي مقارنة بالحزب الجمهوري، ما يؤثر في شكل التزاماتها تجاه التحالفات أو الاتفاقيات الدولية.[1]

يرى الباحث Graham Allison في تحليله لما يُعرف بنموذج السياسة البيروقراطية (Bureaucratic Politics Model) أن عملية صنع القرار في السياسة الخارجية لا تتم من خلال قرار عقلاني يصدر عن شخص واحد فقط، حتى لو كان هذا الشخص هو رئيس الدولة. بل إن القرار في الواقع هو نتيجة تفاعل معقد بين عدد من المؤسسات والهيئات الحكومية المختلفة التي تمتلك كل منها مصالحها ورؤيتها الخاصة لكيفية التعامل مع القضايا الدولية. ففي الولايات المتحدة، تشارك عدة مؤسسات رئيسية في مناقشة وتوجيه القرار الخارجي، مثل وزارة الخارجية التي تهتم بالجوانب الدبلوماسية وإدارة العلاقات مع الدول الأخرى، ووزارة الدفاع التي تركز على الاعتبارات العسكرية والأمنية، إضافة إلى وكالات الاستخبارات التي توفر المعلومات والتقديرات الاستراتيجية حول التهديدات والتطورات الدولية. ولكل من هذه المؤسسات دور محدد، كما أن لكل منها تصورًا مختلفًا أحيانًا حول أفضل السبل لتحقيق المصالح القومية الأمريكية.[2]

وبناءً على ذلك، يؤكد أليسون أن السياسة الخارجية الأمريكية لا تتشكل بطريقة بسيطة أو خطية، بل هي في الحقيقة نتيجة لعملية تفاوض ومساومة وصراع أحيانًا بين هذه المؤسسات المختلفة، حيث يحاول كل جهاز الدفاع عن رؤيته ومصالحه داخل عملية صنع القرار. ومن ثم فإن القرار النهائي الذي يصدر عن

[1] - هاني صلاح رياض فرج، نيبال عزالدين جميل، وأحمد جلال محمود، "العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية"،**المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، (أفريل 2021): 109-128

[2] - [2] Graham T. Allison, "Conceptual Models and the Cuban Missile Crisis," The American Political Science Review, Vol. 63, No. 3, 1969, pp. 689–718.

الدولة يكون في كثير من الأحيان حصيلة توازنات داخلية معقدة بين مؤسسات الدولة وأجهزتها البيروقراطية، وليس مجرد تعبير مباشر عن إرادة قائد واحد أو مؤسسة واحدة.[1]

5- المحدد الدولي

يتأثر السلوك الخارجي الأمريكي بطبيعة النظام الدولي خلال الحرب الباردة، اتسم النظام بالثنائية القطبية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، مما فرض سياسة الإحتواء التي صاغها الدبلوماسي George F. Kennan[2] أما بعد عام 1991، فقد دخل العالم مرحلة الأحادية القطبية حيث برزت الولايات المتحدة كقوة مهيمنة. غير أن صعود قوى جديدة مثل الصين وروسيا أعاد تشكيل البيئة الدولية نحو تعددية قطبية ناشئة تتوزع فيها مراكز القوة بين عدة دول كبرى بدلًا من تركّزها في يد قوة واحدة. هذه التحولات انعكست بوضوح على الاستراتيجيات الكبرى للسياسة الخارجية الأمريكية فقد بدأت تعيد توجيه اهتمامها الاستراتيجي نحو ما يُعرف بمفهوم "Great Power Competition" أو المنافسة بين القوى الكبرى. ويعني ذلك أن صناع القرار في واشنطن باتوا ينظرون إلى البيئة الدولية باعتبارها ساحة تنافس استراتيجي مع قوى صاعدة، خاصة الصين وروسيا، سواء في المجال العسكري أو الاقتصادي أو التكنولوجي أو حتى في التأثير السياسي والدبلوماسي على المستوى العالمي. وهنا لم تعد أولويات السياسة الخارجية الأمريكية تقتصر على قضايا مثل مكافحة الإرهاب أو إدارة الأزمات الإقليمية كما كان الحال في مرحلة ما بعد هجمات 11 سبتمبر، بل أصبحت تركز بشكل متزايد على احتواء صعود القوى المنافسة والحفاظ على موقع الولايات المتحدة في النظام الدولي. ولذلك اتجهت إلى تعزيز التحالفات التقليدية، وتطوير القدرات العسكرية، وزيادة الاهتمام بالمناطق ذات الأهمية الاستراتيجية مثل منطقة المحيطين الهندي

[1] - Ibid
[2] - George F. Kennan, "The Sources of Soviet Conduct," Foreign Affairs 25, no. 4 (1947): 566–582.

والهادئ، إضافة إلى اتخاذ إجراءات اقتصادية وتكنولوجية تهدف إلى مواجهة النفوذ المتزايد للصين وهو ما يعكس كيف أن الضغوط الخارجية والتوزيعات القُوى تؤثر في تسلسل أولويات السياسة الأمريكية.[1]

6- محدد مراكز الفكر في السياسة الخارجية الأمريكية Think Tanks

تُعد مراكز الفكر (Think Tanks) أحد المحددات غير الرسمية المؤثرة بقوة في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية. وعلى الرغم من أنها لا تملك سلطة دستورية مباشرة، إلا أنها تلعب دورًا حاسمًا في إنتاج الأفكار(policy ideas) ، وتوجيه النقاش العام، وتقديم التوصيات لصناع القرار داخل البيت الأبيض والكونغرس ووزارة الخارجية والبنتاغون. حيث ترتبط عملية صنع القرار الخارجي بما يُعرف بـ **Marketplace of Ideas**، أي "سوق الأفكار"، حيث تتنافس الرؤى والاستراتيجيات المختلفة لتؤثر في التوجه الرسمي للدولة. وهنا تظهر مراكز الفكر باعتبارها مؤسسات بحثية مستقلة نسبيًا، تجمع بين الأكاديميين والخبراء السابقين في الإدارة وصناع القرار السابقين، وتنتج تقارير استراتيجية تُستخدم كأساس للسياسات العامة[2].

حيث لم تعد مراكز الفكر في الولايات المتحدة مجرد مؤسسات بحثية أكاديمية، بل تحولت إلى فاعل شبه مؤسسي داخل عملية صنع السياسة الخارجية، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. فقد لعبت هذه المراكز دورًا مباشرًا في إعادة صياغة أولويات الأمن القومي الأمريكي، من خلال إنتاج تقارير استراتيجية دعت إلى تبني مفهوم "الحرب الوقائية" وتعزيز التدخل الخارجي في مناطق التهديد المحتمل. كما أن العلاقة التبادلية بين الخبراء العاملين في هذه المراكز وصناع القرار ساهمت في انتقال الأفكار من

---

[1] - عبد الله بشير سليمان حامد، معتز آدم عبد الرحيم، "نماذج للعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية وأدواتها خلال الفترة 1945-2022." **مجلة الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، 2025، ص 504. .

[2]- Dmitry Zaytsev, Valentina Kuskova, and Alexandra Kononova, "The Power of Knowledge: How Think Tanks Impact U.S. Foreign Policy," Foreign Policy Analysis, Vol. 18, No. 1, 2022, Oxford University Press, available at: https://academic.oup.com/fpa/article/18/1/orab034/6424498

المجال البحثي إلى المجال التنفيذي، الأمر الذي جعل مراكز الفكر تؤثر في صياغة الاستراتيجيات الكبرى، وليس فقط في النقاشات النظرية.[1]

لقد توضح أن هذه المؤسسات ساهمت في تأطير الخطاب السياسي الأمريكي حول الصراع، من خلال تقديم مقاربات تركز على الردع الاستراتيجي، ودعم الحلفاء، وإعادة ترتيب أولويات الأمن الأوروبي. كما أن تقارير هذه المراكز، خاصة مؤسسة بروكينغز، تُستخدم كمرجع استشاري لدى الكونغرس والإدارة الأمريكية، مما يعكس طبيعة تأثيرها غير المباشر والعميق في عملية صنع القرار. حيث يمكن القول أن مراكز الفكر تمثل إحدى أدوات القوة الناعمة الأمريكية، فهي تُسهم في توجيه النقاش العام وصياغة البدائل السياسية المتاحة أمام صناع القرار[2].

ثانيا: التوجهات العامة للسياسة الخارجية الأمريكية:

يمكن تحليل توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في ضوء الأدبيات الأكاديمية والاستراتيجيات الرسمية الصادرة عن الإدارات المتعاقبة، خاصة بعد الحرب الباردة، وفق المحاور التالية:

1- الحفاظ على الهيمنة والنظام الدولي الليبرالي

منذ نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي، تبنّت الولايات المتحدة استراتيجية تقوم على الحفاظ على موقعها كقوة كبرى مهيمنة مع ضمان استمرار النظام الدولي الليبرالي القائم على حرية التجارة،

---

[1] - نور الدين فوزي، خميسة عقابي ،"دور مراكز التفكير في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 8، العدد 2، ص 190.

[2] - نهرين جواد شرقي شرقي، "دور مراكز الفكر في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية: الحرب الروسية–الأوكرانية نموذجًا"، **مجلة بحوث الشرق الأوسط**، العدد 114(أغسطس 2025)، ص 203.

والمؤسسات متعددة الأطراف، والديمقراطية الليبرالية. ويظهر هذا بوضوح في استراتيجيات الأمن القومي المتعاقبة التي تؤكد على القيادة الأمريكية للنظام الدولي وحماية "النظام القائم على القواعد.[1]

2- أولوية الأمن القومي ومكافحة الإرهاب

بعد هجمات 11 سبتمبر، تحولت مكافحة الإرهاب إلى محور أساسي في السياسة الخارجية الأمريكية. وقد تجسّد هذا التوجه في التدخل العسكري في أفغانستان عام 2001 ثم في العراق عام 2003، ضمن ما عُرف بـ "الحرب على الإرهاب" في عهد إدارة جورج دبليو بوش.[2]ورغم التحولات اللاحقة، ظل الأمن ومكافحة التنظيمات العابرة للحدود أولوية ثابتة.

3- احتواء القوى الصاعدة (الصين وروسيا)

في العقد الأخير، تزايد التركيز الأمريكي على التنافس الاستراتيجي مع الصين وروسيا، باعتبارهما قوتين مراجعتين للنظام الدولي. تؤكد الاستراتيجيات الأمريكية الحديثة أن التحدي الأكبر يتمثل في إدارة هذا التنافس دون الانزلاق إلى صراع مباشر، خاصة في منطقة الهندي–الهادئ.[3] كما أعادت الأزمة الأوكرانية منذ 2022 إحياء دور حلف حلف شمال الأطلسي في الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا.

4- دعم التحالفات والشراكات الدولية

تعتبر الولايات المتحدة التحالفات أداة مركزية في سياستها الخارجية. فهي تعزز شراكاتها التقليدية في أوروبا عبر الناتو، وفي آسيا عبر تحالفات ثنائية مع اليابان وكوريا الجنوبية، إضافة إلى أطر جديدة مثل

[1] - The White House, National Security Strategy of the United States (Washington, DC: The White House, 2022), 7–12.
[2] - The White House, The National Security Strategy of the United States of America (Washington, DC: The White House, 2002), 1–6, 13–16.
[3] - U.S. Department of Defense, National Defense Strategy of the United States of America (Washington, DC: Department of Defense, 2022),p 2–5.

الشراكات الأمنية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. ويعكس هذا التوجه قناعة أمريكية بأن تقاسم الأعباء يعزز القدرة على مواجهة التحديات العالمية.[1]

5-توظيف أدوات القوة الناعمة والدبلوماسية الاقتصادية

إلى جانب القوة العسكرية، تعتمد السياسة الخارجية الأمريكية على العقوبات الاقتصادية، والاتفاقيات التجارية، والمساعدات التنموية كأدوات ضغط وتأثير. كما تواصل واشنطن الترويج لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان كجزء من خطابها الخارجي، وإن كان ذلك يخضع أحيانًا لاعتبارات براغماتية ومصلحية.

في ضوء ما سبق، يتضح أن السياسة الخارجية الأمريكية لا تتشكل بصورة عفوية أو نتيجة عامل واحد، بل هي حصيلة تفاعل مجموعة معقدة من المحددات الداخلية والخارجية. فالعوامل الدستورية والمؤسساتية، ودور النخب السياسية ومراكز الفكر، إضافة إلى تأثير الرأي العام والمصالح الاقتصادية، كلها عناصر تسهم في توجيه عملية صنع القرار الخارجي. كما أن طبيعة النظام الدولي وتغير موازين القوة العالمية تفرض بدورها ضغوطًا تدفع الولايات المتحدة إلى إعادة صياغة أولوياتها الاستراتيجية. ومن ثم يمكن القول إن التوجهات المعاصرة للسياسة الخارجية الأمريكية تعكس سعيًا مستمرًا للحفاظ على مكانة الولايات المتحدة القيادية في النظام الدولي، مع التكيف في الوقت ذاته مع التحولات المتسارعة في البيئة الدولية، خاصة في ظل تصاعد المنافسة مع القوى الكبرى.

[1] - G. John Ikenberry, Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order (Princeton: Princeton University Press, 2011), 23–56.

المحور الحادي عشر: السياسة الخارجية الصينية محدداتها وتوجهاتها

أولا: محددات السياسة الخارجية الصينية

تتحدد السياسة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية من خلال تفاعل معقد بين محددات داخلية بنيوية وأخرى خارجية مرتبطة ببنية النظام الدولي، إضافة إلى منظومة من المبادئ الفكرية التي توجه السلوك الخارجي لبكين. وقد عرفت هذه المحددات تطورًا ملحوظًا خاصة بعد صعود الصين كقوة دولية كبرى خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

1- المحدد الجغرافي – الإستراتيجي

تحتل جمهورية الصين الشعبية موقعًا جيوسياسيًا بالغ الأهمية في شرق آسيا، حيث تطل على بحار استراتيجية مثل بحر الصين الجنوبي، وتجاور قوى إقليمية كبرى مثل روسيا والهند واليابان. هذا الموقع فرض على صانع القرار الصيني إعطاء أولوية للأمن الإقليمي، خاصة في ظل النزاعات البحرية وقضية تايوان. كما أن الامتداد الجغرافي الواسع والتنوع العرقي يفرضان هاجس الحفاظ على الوحدة الترابية والاستقرار الداخلي، ما ينعكس مباشرة على توجهات السياسة الخارجية، خصوصًا في ما يتعلق بمبدأ عدم التدخل والسيادة الوطنية[1]

2- المحدد الاقتصادي والتنموي

يُعد العامل الاقتصادي المحدد الأكثر تأثيرًا في السياسة الخارجية الصينية المعاصرة. فمنذ إطلاق سياسة الإصلاح والانفتاح عام 1978، أصبحت التنمية الاقتصادية الهدف المركزي للدولة. وقد أدى التحول إلى

[1] - بوتشيش عمر، "السياسة الخارجية الصينية تجاه القضايا والأزمات العربية"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 09، العدد 02، 2022، ص 552.

اقتصاد السوق الاشتراكي إلى اندماج الصين في الاقتصاد العالمي، مما جعل ضمان تدفق الطاقة والمواد الأولية والوصول إلى الأسواق أولوية استراتيجية[1]

في هذا السياق، أطلقت بكين عام 2013 مبادرة مبادرة الحزام والطريق التي تهدف إلى تعزيز الربط الاقتصادي والبنية التحتية عبر آسيا وإفريقيا وأوروبا، وهو ما يعكس الترابط الوثيق بين الطموح الاقتصادي والتحرك الدبلوماسي[2].

3- المحدد السياسي – الحزبي

يلعب الحزب الشيوعي الصيني دورًا محوريًا في رسم السياسة الخارجية، حيث يحتكر عملية صنع القرار الاستراتيجي. ومع تولي شي جين بينغ السلطة عام 2012، برز توجه أكثر حزمًا في السياسة الخارجية، يقوم على تعزيز مكانة الصين كقوة عظمى وعدم الاكتفاء بسياسة "إخفاء القدرات وانتظار الفرص حيث ارتبط هذا التحول بمفهوم "الحلم الصيني" الذي يهدف إلى تحقيق النهضة القومية وإعادة تموقع الصين في مركز النظام الدولي[3].

4- طبيعة النظام الدولي

يتأثر السلوك الخارجي الصيني بطبيعة النظام الدولي الذي يشهد تحولًا تدريجيًا نحو التعددية القطبية. فالصعود الصيني ترافق مع توتر متزايد في العلاقات مع الولايات المتحدة، خاصة في المجالات التجارية والتكنولوجية والعسكرية.

---

[1] - David Shambaugh, China Goes Global: The Partial Power (Oxford: Oxford University Press, 2013), 5–9
[2] - Ibid
[3] - Elizabeth Economy, The Third Revolution: Xi Jinping and the New Chinese State, Oxford University Press, 2018,p13.

ويُنظر إلى التنافس الصيني–الأمريكي باعتباره المحدد الخارجي الأهم لسلوك بكين، حيث تسعى إلى موازنة النفوذ الأمريكي عبر تعزيز شراكاتها مع روسيا ودول الجنوب العالمي[1].

5- المصالح الطاقوية والأمنية

أصبحت الصين أكبر مستورد للطاقة في العالم، ما جعل أمن الطاقة أحد ثوابت سياستها الخارجية. لذلك عززت علاقاتها مع دول الخليج وإفريقيا لضمان الإمدادات النفطية، كما وسعت حضورها البحري لحماية طرق الملاحة، خاصة في مضيق ملقا وبحر الصين الجنوبي[2].

6- التعددية والمؤسسات الدولية

تحرص الصين على دعم التعددية والعمل من خلال المنظمات الدولية، خاصة الأمم المتحدة، حيث تؤكد على احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. كما تدعم إصلاح النظام الدولي بما يعكس وزنها الاقتصادي والسياسي المتزايد.

ثانيا: التوجهات العامة للسياسة الخارجية الصينية:

1-الحفاظ على السيادة والاستقرار الداخلي:

الصين تولي أهمية قصوى للحفاظ على وحدة أراضيها وسيادتها الوطنية، خصوصًا فيما يتعلق بتايوان وهونغ كونغ وشينجيانغ. ترتكز سياستها الخارجية على منع التدخلات الأجنبية في شؤونها الداخلية، مؤكدًة أن أي نقاش حول هذه القضايا شأن داخلي خالص[3].

---

[1] - بوتشيش عمر، مرجع سابق، ص 554.

[2] - عدنان خلف البدراني، أهمية أمن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية، **مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية**، العراق، 2016، ص 281.

[3] - حشاني فاطمة الزهراء ، حكيمي توفيق، السياسة الخارجية الصينية في عهد شي جين بينغ: معالم التحول وخلفياته، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، المجلد 5، العدد 2، ص 16.

2-تعزيز النفوذ الإقليمي والدولي:

تهدف الصين إلى توسيع نفوذها في آسيا والمحيط الهادئ من خلال مبادرات استراتيجية واقتصادية مثل "الحزام والطريق". كما تسعى لتعزيز دورها في المنظمات الدولية لضمان تمثيل مصالحها عالميًا بشكل أكبر[1].

3-الدبلوماسية الاقتصادية والتنمية :

تستخدم الصين قوتها الاقتصادية كأداة أساسية في سياستها الخارجية، من خلال الاستثمار في البنية التحتية للدول النامية، وتوسيع شراكاتها التجارية. الهدف هو خلق علاقات تكاملية تحقق مصالح اقتصادية متبادلة وتضمن ولاءً دبلوماسيًا نسبيًا للدول المتعاونة معها.[2]

4-مبدأ عدم التدخل والاحترام المتبادل:

تتبنى الصين مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، وتروج لسياسة الاحترام المتبادل. هذا المبدأ يعزز صورتها كقوة مسالمة تسعى للحوار والتعاون بدل النزاع المباشر.[3]

5-الأمن الإقليمي والدفاع الاستراتيجي:

تركز الصين على تطوير قدراتها الدفاعية لضمان الأمن الإقليمي، مع الحفاظ على توازن القوى في مواجهة النفوذ الأمريكي والتحالفات الغربية. السياسة الدفاعية تهدف إلى ردع أي تهديدات محتملة لأمنها القومي ومصالحها الاقتصادية.[1]

---

[1] - المرجع نفسه، ص 787.

[2]- Upholding Multilateralism and Moving in the Right Direction of Human Progress, **Ministry of Foreign Affairs** of the People's Republic of China, 2024,p 30.

[3]- شيماء جو إي إي، "دور الصين في خريطة التحولات الجيوسياسية العالمية"، **الجزيرة نت** ،26 يناير 2026، نقلا عن موقع:
https://www.aljazeera.net/opinions/2026/1/26

6-التعددية والتعاون الدولي:

تدعم الصين نظامًا عالميًا متعدد الأطراف، وتؤكد على أهمية التعاون الدولي لمواجهة القضايا المشتركة مثل التغير المناخي، الصحة العالمية، والأمن السيبراني. تعتبر الصين أن تعزيز المؤسسات الدولية والتعددية يعزز دورها في صياغة القوانين والمعايير العالمية.

يتبين من خلال تحليل محددات السياسة الخارجية الصينية أن الصين تعتمد في تحركاتها الدولية على مزيج من العوامل الجيوسياسية والاقتصادية، إلى جانب طبيعة النظام السياسي ودور الحزب الشيوعي الصيني في توجيه القرار الخارجي. كما أن النمو الاقتصادي المتسارع والحاجة إلى تأمين الموارد والأسواق الخارجية أصبحا من أبرز الدوافع التي تحدد توجهات السياسة الخارجية الصينية في المرحلة الراهنة. وفي هذا السياق، تسعى الصين إلى تعزيز حضورها الدولي من خلال مبادرات اقتصادية واستراتيجية كبرى، مثل مبادرة الحزام والطريق، مع الحرص في الوقت نفسه على تقديم نفسها كقوة دولية داعمة للاستقرار والتنمية. وبذلك تعكس السياسة الخارجية الصينية توجهًا تدريجيًا نحو توسيع النفوذ الدولي للصين مع الحفاظ على قدر من الحذر والتدرج في إدارة علاقاتها مع القوى الكبرى.

المحور الثاني عشر: السياسة الخارجية الروسية

أولا: محددات السياسة الخارجية الروسية:

1-المحددات الجغرافية والاستراتيجية

تُعد الجغرافيا عاملاً رئيسيًا في تحديد السياسة الخارجية الروسية، حيث تمتد روسيا عبر نطاق واسع من أوروبا الشرقية إلى آسيا، وتطل على مناطق حيوية تمثّل نقاط التنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى.

---

[1] - المرجع نفسه.

هذه البُنية المكانية دفعت روسيا إلى التركيز على الأمن الإقليمي واحتواء التهديدات نحو حدودها، بالإضافة إلى السعي للحفاظ على نفوذها في المناطق المجاورة مثل آسيا الوسطى وجنوب القوقاز. وعليه، فإن البعد الجيوستراتيجي يرتبط بتصور موسكو لأمنها القومي وعمقها الاستراتيجي.[1]

2-المحددات التاريخية والثقافية

تشكل التجارب التاريخية — وبخاصة إرث الإمبراطورية الروسية والاتحاد السوفيتي — أساسًا لفهم الإستراتيجية الروسية في العلاقات الدولية. ترى النخبة السياسية الروسية أن إعادة استعادة دور الدولة كقوة عظمى في النظام الدولي جزء من مشروع استراتيجي طويل يمتد عميقًا إلى الماضي، ويؤثر هذا التوجه في رسم سياسات موسكو الخارجية عبر استعادة مكانتها في الفضاءات التقليدية لنفوذها. كما أن الثقافة السياسية الروسية تميل إلى تبني دور مستقل قائم على السيادة وسعي لتقليل هيمنة القوى الغربية في الشؤون العالمية.[2]

3-المحددات الاقتصادية وأمن الطاقة

تلعب الموارد الطبيعية دورًا محوريًا في رسم السياسة الخارجية الروسية؛ إذ إن روسيا من أكبر منتجي ومصدري الطاقة في العالم، وتوظّف هذه الثروة كمصدر قوة للتأثير في العلاقات الدولية، وخاصة مع الشركاء الأوروبيين الذين يعتمدون على الغاز الروسي. وقد أصبحت دبلوماسية الطاقة جزءًا مهمًا من إستراتيجية موسكو لفرض النفوذ الدولي، عبر الاستثمار في بنيات الطاقة والحفاظ على مبيعات النفط والغاز كأداة ضغط في مواجهة العقوبات والتنافس الإقليمي.[3]

---

[1] - أحمد جابر حسن عثمان، وآخرون، أهداف ومحددات السياسة الخارجية الروسية، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، المجلد 14، العدد3، جامعة حلوان، 2023، ص 4096.

[2] - فراس عباس هاشم، الأبعاد الاستراتيجية للسياسة الخارجية الروسية تجاه ساحات التنافس الجيوبوليتيكية ، **مجلة العلوم السياسية**، العدد69، 2025، ص 162.

[3] - سوزي رشاد، أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي ،**مجلة السياسة والاقتصاد**، العدد 14، 2022، ص 138.

4-المحددات العسكرية والأمنية

تُعتبر القوة العسكرية جزءًا من العمود الفقري للسياسة الخارجية الروسية؛ فالموقع الجيوسياسي الواسع وطول الحدود يضعان الأمن العسكري في صدارة أولويات موسكو. إن امتلاك روسيا لترسانة استراتيجية نووية وقدرات تقليدية عالية يُعد عنصر ردع أساسيًا ضد أي تهديد محتمل، ويساهم في تعزيز مكانتها في النظام الدولي. وقد ظهر ذلك في سعيها لتحجيم توسّع حلف الناتو نحو الشرق وطلب ضمانات أمنية حاسمة في سياق النزاع الأوكراني. [1]

5-المحددات السياسية الداخلية وتأثيرها الخارجي

يعتمد القرار الخارجي الروسي بشكل كبير على البنية السياسية داخل البلاد، حيث يتم توجيه السياسات الكبرى من قبل السلطة المركزية، وتُستخدم وسائل الإعلام كأداة لتعزيز الخطاب الوطني الذي يدعم استقلال القرار الوطني ويركز على حماية السيادة. كما تؤثر الاعتبارات الداخلية مثل الاستقرار السياسي والاقتصادي في التأثير على خيارات موسكو الخارجية وأولوياتها في العلاقات الدولية.[2]

6-العوامل الدولية والتحالفات

تسعى روسيا للمحافظة على دورها كأحد القوى الفاعلة في منظومة عالم متعددة الأقطاب، وتعمل على بناء تحالفات استراتيجية مع دول مثل الصين والهند لتعزيز مواقفها في وجه النفوذ الغربي. كما تسعى

---

[1] - خليد حماده، العقيدة الخارجية الروسية: تساؤلات في ضوء التاريخ والجغرافيا ،**المجلة**، 2023، نقلا عن موقع: https://www.majalla.com/node

[2] - أحمد جابر حسن عثمان، مرجع سابق، ص 164.

موسكو لأن تكون لاعبًا مهمًا في المؤسسات الدولية الكبرى، وتستخدم هذه الشراكات لتوسيع هامش المناورة في محافل السياسة العالمية[1].

ثانيا: توجهات السياسة الخارجية الروسية

1-السعي إلى عالم متعدد الأقطاب وتأكيد السيادة

تركز السياسة الخارجية الروسية، منذ تولي **فلاديمير بوتين** السلطة، على **إعادة روسيا إلى مركز القوى العالمية** بدل الانخراط التبعي في النظام الغربي. تسعى موسكو من خلال ذلك إلى دعم نمط من العلاقات الدولية يقوم على **تعدد الأقطاب**، وتقليل الهيمنة الأحادية للقوى الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة، مع التأكيد على سيادة الدول واحترام مصالحها. هذا التوجّه يعكس رغبة روسيا في أن يكون لها دور مؤثر في صياغة القواعد التي تحكم النظام الدولي بدل أن تكون خاضعة لها.[2]

2-أولويات الأمن القومي و"الخارج القريب"

أحد أبرز التوجهات الاستراتيجية هو التركيز على **أمن الخارج القريب** — أي الجمهوريات السوفيتية السابقة ودول الجوار المباشر — باعتبارها منطقة نفوذ حيوية لروسيا. تنظر موسكو إلى تعزيز الاستقرار الأمني في هذه المنطقة كجزء من استراتيجية الدفاع القومي، وتعمل على منع توسّع بنى عسكرية أو تحالفات تعتبرها تهديدًا لأمنها، مثل توسع حلف شمال الأطلسي شرقًا.[3]

---

[1] - المرجع نفسه، ص 166.

[2] - فايزة يموتان، دبلوماسية الطاقة الروسية تجاه أوروبا وسياسات موسكو الخارجية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 209، المجلد 52، ص23.

[3] - داليا يسري، قراءة في وثيقة السياسة الخارجية الروسية الحديثة، **المرصد المصري**، نقلا عن موقع:
https://marsad.ecss.com.eg/76539/

3-العلاقات مع الغرب وقضايا الهيمنة

يُظهر مفهوم السياسة الخارجية الروسي المعاصر توجّهًا واضحًا للتعامل مع الغرب على أساس من **المساواة ومراعاة المصالح المتبادلة**، مع نقد حاد لسياسات ما تُعدها روسيا "غير ودّية" أو أحادية الجانب، مثل العقوبات الغربية المفروضة عليها عقب الصراع الأوكراني. وتضع موسكو شرطًا لاستقرار العلاقات مع القوى الغربية في **مراجعة سياساتها المناهضة لها** ووقف إجراءات الضغط التي تؤثر على سيادتها.[1]

4-التوازن الإقليمي وتحقيق النفوذ الاستراتيجي

تنتهج روسيا سياسة خارجية تسعى إلى **تحقيق توازن نفوذ في مناطق عدّة**، مثل أوروبا الشرقية والشرق الأوسط وآسيا الوسطى. في أوروبا الشرقية، تحرص موسكو على مواجهة النفوذ الغربي، وتعزيز علاقاتها مع البلدان الصديقة، بينما تستمر في استخدام أدوات القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية للحفاظ على مصالحها في المنطقة. في الشرق الأوسط، تمثل التحركات الروسية — مثل تدخلها في سوريا — جزءًا من سعيها لإعادة وزن القوى صوب توازن يسمح لها بلعب دور فاعل في تسوية الأزمات الإقليمية.[2]

5-التعاون الدولي مع "مراكز القوة الأخرى"

ترى روسيا أن بناء شراكات استراتيجية مع قوة صاعدة مثل **الصين والهند** أو مع دول لها تأثير إقليمي كإيران يُشكل رافدًا مهمًا لتعزيز مكانتها الدولية وتقليل الاعتماد على الغرب. هذا التوجّه يُعد جزءًا من

---

[1] - ميهوبي فخر الدين، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، المجلد 06، العدد 01، 2022، ص 357.

[2]- المرجع نفسه، ص 395.

رؤيتها لعالم متعدد الأقطاب، حيث تسعى موسكو إلى تحالفات توسّع هامش المناورة الدبلوماسية وتقلّل من عزلة سياساتها في سياقات محددة.[1]

6- استخدام الدبلوماسية الدفاعية والردعية

تتضمن التوجهات الروسية أيضًا ما يمكن وصفه بـ**الدبلوماسية الدفاعية**، والتي تُظهر استعداد موسكو لاستخدام قدرات عسكرية قوية كجزء من أدواتها السياسة الخارجية — سواء في مناورات مشتركة مع حلفاء، أو في تعزيز قدراتها النووية كقوة ردع، وفي مواجهة ما تعتبره مخاطر أمنية أو توسعية من قِبل قوى خارجية.

يمكن القول إن السياسة الخارجية الروسية تتشكل في إطار مجموعة من المحددات المتداخلة، تشمل العوامل التاريخية والجغرافية، وطبيعة النظام السياسي، إضافة إلى الاعتبارات الأمنية والاستراتيجية المرتبطة بمكانة روسيا كقوة دولية كبرى. كما أن الرغبة في استعادة الدور الدولي الذي فقدته روسيا بعد نهاية الحرب الباردة تمثل أحد أهم الدوافع التي توجه تحركاتها في الساحة الدولية. وفي هذا الإطار، تسعى روسيا إلى تعزيز نفوذها في محيطها الإقليمي وفي مناطق استراتيجية مختلفة من العالم، مع الاعتماد على أدوات متعددة تشمل القوة العسكرية والدبلوماسية والطاقة. ومن ثم فإن توجهات السياسة الخارجية الروسية تعكس سعيًا واضحًا لإعادة ترسيخ مكانة روسيا كفاعل رئيسي في النظام الدولي والتأثير في توازنات القوة العالمية.

---

[1] - العلاقات الصينية الروسية محطات من الخصومة والشراكة الإستراتيجية، الجزيرة نت، نقلا عن موقع:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2025/9/9/

الخاتمـــــــة:

يتضح من خلال ما تم عرضه أن السياسة الخارجية ليست مجرد استجابة آنية للضغوط الخارجية، بل هي نتاج عملية مركّبة تتداخل فيها اعتبارات المصلحة الوطنية، والإدراك القيادي، والبنية المؤسسية، والبيئة الدولية. فهي تعبير عن تفاعل مستمر بين الداخل والخارج، بين ما تملكه الدولة من موارد مادية ومعنوية، وما يفرضه النسق الدولي من قيود وفرص.

كما أن فهم السياسة الخارجية يقتضي تجاوز التفسيرات الأحادية، سواء التي تُرجع السلوك الخارجي إلى العامل البنيوي فقط، أو تلك التي تختزله في شخصية القائد، لأن السلوك الخارجي للدولة يتشكل في نقطة تقاطع هذه المستويات مجتمعة. ومن هنا تبرز أهمية النماذج التحليلية التي تساعد الباحث على تفكيك عملية صنع القرار وفهم منطقها الداخلي.

إن تحليل السياسة الخارجية يظل مجالاً مفتوحًا للتجديد النظري والمنهجي، خاصة في ظل التحولات الراهنة للنظام الدولي، وصعود فواعل من غير الدول، وتزايد تأثير العوامل الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية. لذلك فإن الإلمام بأدوات هذا الحقل لا يكتفي بتفسير سلوك الدول، بل يتيح أيضًا استشراف اتجاهاتها المستقبلية في عالم يتسم بالتعقيد وعدم اليقين.

قائمة المراجـــــــــــع:

أولا: الكتب باللغة العربية

- الأقداحي، هشام محمود، **العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة**، مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.
- البدراني، عدنان خلف، **أهمية أمن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية**، العراق: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 2016.
- العيسوي، إبراهيم، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
- المشاط، عبد المنعم، **السياسة الخارجية: دراسة تحليلية**، القاهرة: دار النهضة العربية، 2004.
- النعيمي، أحمد، **السياسة الخارجية**، الأردن: دار زهران، 2009.
- حتي، ناصيف يوسف، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.
- جونسون، لويد، النظرية في العلاقات الدولية: مقاربات جديدة، ترجمة: محمد بن أحمد مفتي، الرياض: العبيكان للنشر، 2004.
- سليم، محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2، القاهرة: دار النهضة المصرية، 1998.
- صالح، قاسم حسين، **علم النفس السياسي وصنع القرار**، بغداد: دار الشؤون الثقافية، 2001.
- طشطوش، هايل عبد المولى، **مقدمة في العلاقات الدولية**، الأردن، 2010.
- قرني، بهجت، وهلال، علي الدين، **السياسات الخارجية للدول العربية: تحدي العولمة**، مصر: المركز القومي للترجمة، 2016.
- مهنا، محمد نصر، **علم السياسة**، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997.
- مينتس، أليكس، ودي روين، كارل، **فهم صنع القرار في السياسة الخارجية**، دبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2016.
- نافعة، حسن، **مدخل إلى تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- ناي، جوزيف، **القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة محمد البجيرمي، السعودية: مكتبة العبيكان.

ثانيا: المقالات العلمية

- أبو زيد، أحمد محمد، "كيف تتحرك الدول الصغرى: نحو نظرية عامة"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 44، 2012.
- التير، محمد عبد الله، وشنيب، علي أحمد، "الدبلوماسية الرقمية في السياسة الخارجية"، **المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة**، 2025.
- حكيمي، توفيق، "تحليل الخطاب السياسي وإشكالات الهوية المعرفية"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، 2022.
- رشاد، سوزي، "أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي"، **مجلة السياسة والاقتصاد**، 2022.
- رقولي، كريم، "المقاربات النظرية لتفسير السياسة الخارجية: ريتشارد سنايدر وجيمس روزنو نموذجًا"، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، 2019.
- فاهم، علاء كامل، "السياسة الخارجية: المنطلقات الفكرية والتطبيقات العملية"، **مجلة بحوث الشرق الأوسط**، 2021.
- فوزي، نور الدين، وعقابي، خميسة، "دور مراكز التفكير في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، 2017.
- هلال، علي الدين، "تحليل السياسة الخارجية: مقاربات نظرية"، **مجلة المستقبل العربي**، 1996.

ثالثا: الرسائل الجامعية

- بولمكاحل، إبراهيم، **تأثير تحولات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوروبي**، رسالة ماجستير، جامعة باتنة.2010
- بيرم، فاطمة، **أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير، 2010.
- زغوني، رابح، **تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية**، رسالة ماجستير، جامعة باتنة.2010
- زلاقي، حبيبة، **تأثير التحولات الدولية بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية**، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2012.
- حداد، محي الدين، **توجهات السياسة الخارجية الإسرائيلية في المتوسط الشرقي**، رسالة ماجستير، جامعة بتنة، 2012.

رابعا: الكتب الأجنبية

- Aron, Raymond, **Peace and War: A Theory of International Relations**, New York: Doubleday, 1966.
- Baylis, John; Smith, Steve; Owens, Patricia, **The Globalization of World Politics**, Oxford: Oxford University Press, 2020.
- Buzan, Barry, **People, States and Fear**, Boulder: Lynne Rienner, 1991.
- Economy, Elizabeth, **The Third Revolution: Xi Jinping and the New Chinese State**, Oxford University Press, 2018.
- Freedman, Lawrence, **Strategy: A History**, Oxford: Oxford University Press, 2013.
- Ikenberry, G. John, **Liberal Leviathan**, Princeton: Princeton University Press, 2011.
- Kissinger, Henry, **Diplomacy**, New York: Simon & Schuster, 1994.
- Mearsheimer, John J., **The Tragedy of Great Power Politics**, New York: Norton, 2001.
- Morgenthau, Hans J., **Politics Among Nations**, New York: McGraw-Hill, 1985.
- Rosenau, James N., **The Scientific Study of Foreign Policy**, New York: Free Press, 1971.
- Shambaugh, David, **China Goes Global**, Oxford: Oxford University Press, 2013.
- Spykman, Nicholas, **America's Strategy in World Politics**, New York: Harcourt, 1942.
- Waltz, Kenneth, **Theory of International Politics**, New York: McGraw-Hill, 1979.

خامسا: المقالات في المجلات الأجنبية

- Allison, Graham T., "Conceptual Models and the Cuban Missile Crisis," **American Political Science Review**, 1969.
- Fearon, James D., "Domestic Politics, Foreign Policy and Theories of International Relations."
- Kennan, George F., "The Sources of Soviet Conduct," **Foreign Affairs**, 1947.
- Holsti, K. J., "National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy," **International Studies Quarterly**, 1970.
- Rose, Gideon, "Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy," **World Politics**, 1998.

- Walt, Stephen M., “International Relations: One World, Many Theories,” **Foreign Policy**, 1998.
- Zaytsev, Dmitry et al., “The Power of Knowledge: How Think Tanks Impact U.S. Foreign Policy,” **Foreign Policy Analysis**, 2022.

سادسًا: مواقع الإنترنت

- البدراني، عدنان خلف، **أهمية أمن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية**، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العراق، 2016. متاح على الرابط:
https://www.csis.org
- جهاد عودة، **النظام الدولي: نظريات وإشكاليات**، متاح على الرابط:
http://www.gehadauda.com/?p=423
- جون ميرشايمر، **محاضرة الواقعية الجديدة والنهوض الصيني**، ترجمة حمزة بن عبد الرحمن، متاح على الرابط:
http://www.politics-ar.com/ar
- ميرشايمر، جون، **صدام الجبابرة: من الأفضل أن تكون وحشًا على أن تكون حملاً وديعًا**، ترجمة عادل زقاق، متاح على الرابط:
http://www.bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_9836.html
- يسري، داليا، **قراءة في وثيقة السياسة الخارجية الروسية الحديثة**، المرصد المصري. متاح على الرابط:
https://marsad.ecss.com.eg/76539/
- شيماء جو إي إي، **دور الصين في خريطة التحولات الجيوسياسية العالمية**، الجزيرة نت، 26 يناير 2026. متاح على الرابط:
https://www.aljazeera.net/opinions/2026/1/26
- **الولايات المتحدة.. دولة ولدت من حرب أهلية وقوتها حربان عالميتان**، الجزيرة نت. متاح على الرابط:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/2/18
- **العلاقات الصينية الروسية: محطات من الخصومة والشراكة الإستراتيجية**، الجزيرة نت. متاح على الرابط:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2025/9/9
- الخطيب، غنى، **ما يهمك معرفته عن إستراتيجية ترامب الجديدة للأمن القومي**، الجزيرة نت. متاح على الرابط:
https://www.aljazeera.net/news/2025/12/6

- Hashmi, Sana & Yang, Alan, Soft Power Strategies and Think Tank Diplomacy, IntechOpen, 2025. Available at :https://www.intechopen.com/chapters/1212554

• Tierney, John J., The Top Ten Decisions in U.S. Foreign Policy, The Institute of World Politics. Available at :https://www.iwp.edu/articles/2023/02/08/the-top-ten-decisions-in-u-s-foreign-policy

- Zaytsev, Dmitry; Kuskova, Valentina; Kononova, Alexandra, The Power of Knowledge: How Think Tanks Impact U.S. Foreign Policy, Foreign Policy Analysis, Oxford University Press. Available at : https://academic.oup.com/fpa/article/18/1/orab034/6424498

ملخص

تهدف هذه المطبوعة إلى تقديم إطار مفاهيمي ونظري وتحليلي لموضوع السياسة الخارجية، من خلال تناول مفهومها ومكوناتها وخصائصها وأهدافها، وعلاقتها بالمفاهيم المرتبطة بها، مع التمييز بين صنع السياسة الخارجية وصنع القرار فيها وتنفيذها. كما تتطرق إلى نماذج صنع القرار ومختلف المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة في تشكيل السياسة الخارجية، فضلا عن استعراض أبرز المقتربات النظرية المفسرة لها، والمتمثلة في الواقعية والليبرالية والبنائية. وتسلط المطبوعة الضوء على التحولات المعاصرة في السياسة الخارجية، قبل الانتقال إلى دراسة محددات وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية والصينية والروسية، بما يسمح بفهم سلوك القوى الكبرى وتفاعلاتها في ظل تحولات النظام الدولي.

الكلمات المفتاحية: تحليل السياسة الخارجية؛ صنع القرار؛ محددات السياسة الخارجية؛ المقتربات النظرية؛ النظام الدولي؛ القوى الكبرى.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

أحمد درايعية أدرار

كلية الحقوق والعلوم السياسية

الرقم: 185/ج.أ/ك.ح.ع.س/ن.ع.ب.ع/2026

أدرار في: 14 أكتوبر 2026

مستخرج من محضر اجتماع المجلس العلمي للكلية

صادق المجلس العلمي لكلية الحقوق والعلوم السياسية، المنعقد في دورته العادية يوم 19 ماي 2026، على النقطة التالية:

اعتماد مطبوعة بيداغوجية

مقدمة من طرف السيد: **قشيدة سارة**، الرتبة أستاذ محاضر "ب"

عنوان المطبوعة: "**محاضرات في تحليل السياسة الخارجية**،

الموسم الجامعي: 2026/2025

- وهذا بعد الاطلاع على تقارير الخبرة الإيجابية المقدمة من طرف المحكمين.

رئيس المجلس العلمي

جامعة أدرار
رئيس المجلس العلمي
لكلية الحقوق والعلوم السياسية
منصوري المبروك
المجلس العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية

عميد الكلية

أحمد وحموني محمد
نائب عميد مكلف بما بعد التدرج
البحث العلمي والعلاقات الخارجية